

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9452

الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 17/00

نيويورك

الرئيس السيد فييرا/السيد فرانسوا دانيز/السيد موريتي . . . . . (البرازيل)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد كوزمينكوف

إكوادور . . . . . السيد سانشيز إيزكويردو

ألبانيا . . . . . السيد سباسي

الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيدة مطر

سويسرا . . . . . السيد هاوري

الصين . . . . . السيد شو هوي

غابون . . . . . السيد نانغا

غانا . . . . . السيدة وليامز

فرنسا . . . . . السيدة بوليني

مالطة . . . . . السيدة كاسار

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة وايت

موزامبيق . . . . . السيدة مافالي

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة هوي

اليابان . . . . . السيد مياموتو

## جدول الأعمال

## المرأة والسلام والأمن

مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين: من النظرية إلى التطبيق

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725)

رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة

للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2023/733)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-31942 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 17/00.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. والأضواء الومضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين ليختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

**السيدة بيترز (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية):** أبدأ بتهنئة حكومة البرازيل على قيادتها المثالية وإدارتها المكيّنة في شهر تشرين الأول/أكتوبر وخلال فترة من الاضطرابات الكبرى وعدم اليقين الخطير. كما أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مشاركة النساء في السلم والأمن الدوليين، وخصوصاً مع مراعاة العدد المتزايد من النزاعات واندلاع الأعمال العدائية مؤخراً في إسرائيل وغزة. إن قلوبنا مع جميع المكالمين الذين عانوا من عواقب الحرب التي لا تطاق، ولا سيما النساء والأطفال الذين، كما هو الحال دائماً، يدفعون الثمن الباهظ في حالات النزاع المسلح ويشكلون أيضاً الغالبية العظمى من المشردين. وفي هذه اللحظة، تمثل النساء والأطفال بالفعل أكثر من 60 في المائة من الخسائر البشرية في الحرب الحالية المندلعة في الشرق الأوسط، ونعلم أن ذلك العدد سيرتفع إذا لم نتمكن من تيسير التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وفي ذلك الصدد، تدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين الطرفين إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية والسعي إلى الشروع في سلام عادل ودائم وفقاً لمبادئ القرار 242 (1967) وأحكامه. ويجب على المجتمع الدولي أن يتدخل بعدل ورحمة لإنهاء الأعمال العدائية ولضمان احترام القانون الدولي الإنساني في غزة من أجل الإنسانية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثالثة والعشرين للقرار 1325 (2000)، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الأهداف الرئيسية

لميثاق الأمم المتحدة هي إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وتعزيز التقدم الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة في جو أفسح من الحرية. وتتيح الركائز الأربع للخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تحت شعارات الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والانتعاش، وضع نهج محدد الأهداف صوب تلك المبادئ الخالدة. واليوم نتوقف لحظة للتفكير ملياً في التقدم الذي أحرزناه كمجتمع عالمي والعقبات التي لا تزال ماثلة أمامنا. ولكننا نفعل ذلك مدركين بشكل خاص لحالة النساء والأطفال في البلدان المتأثرة بالنزاعات. نحن نفعل ذلك أيضاً بشعور عميق بالإلحاح بضرورة كفالة أن تكون أدواتنا مهيأة لتحقيق الغرض المنشود. ونفعل ذلك الآن بتصميم على مضاعفة جهودنا واستخدامها استخداماً جيداً. ولا نزال ندرك أن النساء يشكلن ما يقرب من نصف سكان العالم، بمن فيهن المقيمات في البلدان والمناطق المتأثرة بالنزاعات، ولذلك يجب أن نكفل أن تكون الحلول للنزاعات ومنع نشوبها دائمة وشاملة.

وفي ذلك الصدد، نعرض النقاط الثلاث التي يجب التركيز عليها. أولاً، على الرغم من اتخاذ القرار 1325 (2000)، قبل أكثر من عقدين، لا تزال مشاركة المرأة في عمليات السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك العمليات التي تقودها الأمم المتحدة، محدودة بشكل غير مقبول. وقد حان الوقت لأن نتخذ إجراءات موضوعية وذات مغزى لمعالجة تلك المسألة وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والنشطة للمرأة في جميع عمليات السلم.

ثانياً، تضطلع البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدور حاسم في بناء القدرات. ولتحقيق هدف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المتمثل في المشاركة المتساوية للنساء، على اختلاف مشاربهن، في كل مرحلة من مراحل عمليات السلم، يجب على جميع الأجهزة والوكالات التي تقودها الأمم المتحدة تطبيق التحليل الجنساني باستمرار. ويجب على الأمم المتحدة أن تبدي الإرادة السياسية من خلال توفير الدعم المالي والتقني وبناء القدرات الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة. وبذلك، يمكن لكل جانب من جوانب عمليات

وقد ألهم هذا القرار المجتمع الدولي باتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز المساواة بين الجنسين في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وأدى ذلك إلى تسعة قرارات وأطر عمل لاحقة تضع خطة شاملة ومتطورة لإشراك المرأة في مبادرات السلام والأمن.

ومن بين مساهماته تسليطه الضوء على أن العنف الجنساني يحدث في كثير من الأحيان في مناطق النزاع، وعلى تعزيز التدابير الرامية إلى حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي في هذه المناطق. ومن المساهمات الأخرى تحسين فهم الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في السياقات الإنسانية، مما يدفعهن إلى طلب المساعدة، وتقديم أنواع مختلفة من الدعم وإعادة التأهيل والرعاية للناجيات، علاوة على صياغة وتطوير 95 خطة عمل وطنية. وفي هذا الصدد، اسبحوا لي أن أشدد على أن غواتيمالا كانت ثامن بلد في أمريكا اللاتينية وثاني بلد في أمريكا الوسطى يضع خطة عمل وطنية للقرار 1325 (2000). وفي عام 2017، من خلال خارطة طريق سنوية لتنفيذه، مما يدل على التزام بلدنا بتعزيز الجهود فيما يتعلق بالخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأود أيضا أن أبرز أن غواتيمالا صدقت على مختلف الاتفاقيات والقرارات والاتفاقات الدولية الرامية إلى الوفاء بالمسؤولية القانونية عن حماية الناس وحقوقهم الأساسية. وتستند حماية وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للمرأة في غواتيمالا في المقام الأول إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة.

وأود أيضا أن أشدد على التزامنا المستمر بالعمل النبيل الذي تضطلع به المرأة اليوم في عمليات حفظ السلام، مع مراعاة الحاجة إلى زيادة عدد الموظفين. وحتى الآن، نشرت غواتيمالا 372 امرأة، 22 منهن عملن كمراقبات عسكريات، كضابطات أركان، 58 في وحدات شرطة عسكرية في هايتي، و 186 في وحدات القوات الخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السلام التي تقودها الأمم المتحدة أن يكفل التكافؤ والعدالة بين الجنسين في كل مرحلة.

ثالثا، يجب أن تتاح للمرأة فرص متكافئة لقيادة جهود السلام والمشاركة فيها. ويشمل ذلك مشاركتهن في المفاوضات، والعمل كوسيطات وتوقيعهن لاتفاقات السلام. ويجب أيضا إشراك المرأة في رصد اتفاقات السلام والسلطات الانتقالية وجميع العمليات السياسية والاقتصادية الأخرى المتصلة ببناء السلام والحفاظ عليه.

وفي الختام، لا يمكن إنكار أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام بينما تستهدف المرأة في الحرب وتستبعد من مفاوضات السلام. إن مشاركة المرأة وتمكينها ضروريان لتسوية النزاعات وبناء سلام دائم. ولا يمكن المبالغة في القول إن إشراك المرأة في عملية السلام أمر غير قابل للتفاوض إذا أردنا أن يكون لدينا أي أمل في تهيئة مستقبل سلمي. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غواتيمالا.

السيد بوكارو فلوريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تشكر غواتيمالا البرازيل، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن القرار 1325 (2000)، وهو قرار تاريخي بشأن المرأة والسلام والأمن.

تتعقد مناقشة اليوم في خضم تصاعد النزاعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الهجمات الشنيعة التي تشنها حماس على دولة إسرائيل، والتي تدينها غواتيمالا بشدة. وينضم وفد بلدي إلى الآخرين في الإعراب عن امتنانه لمقدمي الإحاطات، وخاصة إحاطة رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب منذ عام 1949.

وكان اتخاذ القرار 1325 (2000) معلما هاما على الطريق المؤدي إلى السلام والأمن العالميين. وكان أول قرار يعترف بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن الأثر غير المتناسب للنزاع المسلح بشأن النساء والفتيات.

المرأة والمسائل الجنسانية في تونس، وكذلك منهاج عمل المحيط الهادئ لصالح المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الواجبة للمرأة، من تهيئة بيئة تمكينية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج والخدمات الحكومية، بما في ذلك مخصصات الميزانية، وتتماشى بشكل جيد مع أهداف شبكات الوسيطات.

ونقترح أن يدرج مجلس الأمن، في جهوده لدعم العمل المناخي، زيادة التعاون مع لجنة بناء السلام، والكيانات الحكومية الدولية الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني من أجل تقديم دعم أفضل لجهود منع نشوب النزاعات؛ وتعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن ونشر موظفين مخصصين، مثل مستشاري الأمن المناخي؛ والاستفادة من الآليات القائمة، مثل آلية الأمن المناخي؛ وإدماج البيانات المناخية في نظم الإنذار المبكر وغيرها من البيانات وأدوات الإبلاغ، بما في ذلك تقديم الأمين العام تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن؛ وإدماج المخاطر المناخية في ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ وتشجيع الوساطة المستتيرة بالمعلومات عن المناخ ومبادرات بناء السلام وعمليات السلام، من بين أمور أخرى.

وفي الختام، فإننا نتطلع إلى المشاركة المستمرة مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين في معالجة الأزمات الشاملة التي تواجه منطقة المحيط الهادئ بطريقتنا الخاصة، على نحو يعزز روابطنا المجتمعية والتقليدية ويترجمها مثلما يترجم مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين من التنظير إلى التطبيق.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج للجزائر.

**السيد عطايف (الجزائر):** السيد الرئيس، لكم من هذا الوفد جزيل الشكر على تنظيم جلسة النقاش هذه وإتاحة الفرصة للتداول حول موضوع المرأة والسلام والأمن، وهو الموضوع الذي أدرجه بلدي ضمن أبرز أولويات عهده المقبلة بمجلسنا هذا.

ثلاثة وعشرون عاما مضت منذ اعتماد مجلسنا هذا للقرار التاريخي رقم 1325 (2000)، وهو القرار الذي كرّس اعتراف المجتمع

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثالثة والعشرين لاتخاذ القرار، فإننا ننوه بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء وندرك التحديات التي تنتظرنا. ويجب أن نعطي الأولوية لمنع العنف الجنساني في حالات النزاع وما بعد النزاع، مع تقديم الدعم للضحايا والناجين، واحترام أساسيات القانون الإنساني الدولي، والمطالبة بمحاسبة الجناة الذين يتحملون المسؤولية المادية أو الفكرية عن هذه الفظائع، من أجل ضمان حقوق المرأة، وعلى وجه الخصوص، كفالة الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية للضحايا السابقين.

والمشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في عمليات صنع القرار وبناء السلام أمر حاسم لتحقيق السلام المستدام. ولذلك، فإننا نشجع المجلس على مواصلة النظر في الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل التنفيذ الفعال للقرار 1325 (2000)، ولكي تواصل جميع الدول الأعضاء تعزيز وحماية حقوق واحتياجات المرأة في حالات النزاع، ولكي نحقق جميعا معا تقدما قبل الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ ذلك القرار التاريخي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

**اللورد فايا (تونس) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئ سعادتكم على ترؤسكم هذه الجلسة، ويسرني أن أخطب مجلس الأمن لأول مرة، في الذكرى السنوية للقرار التاريخي 1325 (2000)، بشأن موضوع "مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين: من النظرية إلى التطبيق".

إن السلام والأمن بالنسبة لتونسا يعنيان كفالة أمن الشعب في مواجهة مجموعة متنوعة من التحديات الواسعة النطاق والشاملة لبقاء الشعب وسبل عيشه وكرامته. ويؤدي تأثير الأزمات المتداخلة لتغير المناخ ومرض فيروس كورونا والكوارث، بما في ذلك الثوران البركاني في 15 كانون الثاني/يناير 2022 في تونس، إلى مجموعة متنوعة من حالات عدم الأمان التي يجب علينا، كمجتمع، معالجتها. واعتماد قادة المحيط الهادئ لإعلان بو بشأن الأمن الإقليمي لعام 2018 وتأييدهم لاستراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 يقر بأهمية اتباع نهج شامل فيما يتعلق بالأمن. وتعزز السياسة الوطنية المتعلقة بتمكين

وتشجيع الانخراط فيهما؛ رابعاً، بتعزيز حضور المرأة في مختلف الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالسلم والأمن؛ خامساً، بتدريب موظفات قيادات في الهيئات الأمنية والعسكرية على تقنيات التفاوض وإدارة النزاعات وحلها لتهيئتهن للمهام الإقليمية والدولية الخاصة بحفظ السلام؛ سادساً، بإنشاء قاعدة بيانات للنساء اللائي لديهن تجربة في عمليات التفاوض وحفظ السلم، والنساء المؤهلات للقيام بذلك؛ سابعاً وأخيراً، بإشراك العنصر النسوي الناشط في المجتمع المدني والحركة الجموعية في جميع المجالات.

إن الجزائر، وكغيرها من باقي الدول، ليست بمنأى عن التداعيات التي تفرضها التطورات الدولية والإقليمية، وبالأخص ما تعرفه منطقة الساحل الصحراوي، التي تشهد تازماً غير مسبوق في الأوضاع جراء تزايد وامتداد وتفاقم بؤر التوترات والأزمات والصراعات في صورة "قوس من اللاأمن واللااستقرار" يمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي. ومن هذا المنظور، فإن خطة العمل التي اعتمدها بلادي، بمحاورها الأساسية الثلاث (المشاركة والوقاية والحماية)، تشكل استراتيجية استباقية ووقائية تهدف إلى النهوض بمكانة المرأة في المجتمع والإقرار بدورها في مجال السلام والأمن، لا سيما من خلال دعم مشاركتها في المفاوضات وعمليات حفظ السلام وبناء السلام بطريقة دائمة ومستدامة.

وختاماً، أوجه تحية إكبار وإجلال للنساء الفلسطينيات على صمودهن في وجه العدوان الغاشم للاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة المحاصر، وعلى جَلَدِهْن في وجه ما يحاك ضد القضية الفلسطينية. مثلما احيي ثبات المرأة الصحراوية في الدفاع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وفق ما وضعه مجلسنا هذا من قرارات ومراجع وضوابط. ومني تحية إعجاب واحترام وتقدير لكل الحرائر في العالم، نظير ما تضحين به وما تتحملنه من متاعب وما تقدمنه من جهد بغية فرض بصماتهن وتواجهن وتأثيرهن في أطر انتمائهن الهادفة إلى استتباب السلام والأمن والاستقرار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

الدولي بالدور المحوري، بل الحيوي، الذي تضطلع به المرأة، لا سيما في منع الصراعات والوقاية منها والتخفيف من أثارها، بل وفي كثير من الأحيان وأغلبها، في بلورة تسويات سلمية ومستدامة لها.

في هذا الإطار، يرحب هذا الوفد بالتقدم المحرز في تجسيد مقتضيات هذا القرار الهام، وبالأخص ما تعلق بإدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوتيرة متزايدة، وبصورة بارزة، في أشغال منظمنا الأممية ومختلف هيئاتها الفرعية، وكذا على المستويين الإقليمي والوطني .

وبلادي، من جانبها، وتأكيداً لما جاء في كلمة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال مشاركته في المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة، اعتمدت شهر تموز/يوليه المنصرم، خطة عمل وطنية بهدف تقديم مساهمتها في تحقيق مقاصد هذا القرار الأممي الرامي إلى تعزيز مكانة المرأة في السلام والأمن ودورها الفعال في إحلال السلام في كل مكان، وفي جميع الأوقات، وتحت كل الظروف.

إن الجزائر تحتفظ بكل فخر واعتزاز بمساهمات حرائرها من النساء اللائي سجلن حضورهن في جميع المحطات البارزة من تاريخ بلدنا، انطلاقاً بمرحلة الكفاح ومقارعة الاستعمار، ومروراً بمرحلة بناء الدولة الوطنية السيدة، ووصولاً إلى المرحلة الراهنة وما تطرحه من تحديات وفرص لترسيخ صرح دولة الحق والقانون، ولتعزيز التنمية الاقتصادية، وللنهوض بالرفاه الاجتماعي.

ولا شك أن اعتماد خطة العمل الوطنية الرامية إلى تفعيل القرار 1325 (2000)، كما هو منصوص عليه في التوصية (د) من آخر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة (S/2023/725) عن هذا الموضوع، سيكون له الأثر البالغ في تعزيز هذا التوجه، وفي تثبيت المكتسبات التي حققتها الجزائر في هذا السياق، لا سيما فيما يتعلق: أولاً، بتعزيز عملية تجنيد النساء في الأسلاك الأمنية والعسكرية بغرض المشاركة الفعلية في الحفاظ على الأمن والاستقرار؛ ثانياً، بدعم وصول وترقية النساء إلى المراكز القيادية في الهيئات الأمنية؛ ثالثاً، برفع الوعي لدى النساء والرجال بأهمية مشاركة المرأة في القطاع الأمني والعسكري

لبلدنا، والنساء ذوات الإعاقة واللواتي حرمن من حريتهن. ومن خلال عقد لقاءات ميدانية، استمعنا إلى أصوات النساء اللاتي يعشن في المناطق التي كان النزاع المسلح على أشده فيها. ونظمنا منتدى وطنيا كبيرا، ضم أكثر من 230 من القيادات النسائية، للتصديق على إجراءات خطتنا وعناصرها المواضيعية، فضلا عن الاستماع إلى توصياتهن بشأن تنفيذ الخطة وتفعيلها في مختلف الأقاليم.

وبالتعاون مع مؤسساتنا، نحدد الآن المؤشرات والميزانية التي ستيسر التنفيذ على المدى القصير والمتوسط والطويل، والكفيلة بأن تقيس، بمرور الوقت، الأثر الحقيقي على حياة جميع النساء الكولومبيات من خلال آلية للمتابعة والرصد والمراقبة في كل إقليم من الأقاليم. وهذه العملية في حد ذاتها شهادة على القوة الهائلة للمشاركة السياسية وتمكين جميع نساء بلدنا. غير أننا لم نحقق ذلك بمفردنا. فلم يكن بوسعنا تحقيق إنجاز على هذا المستوى إلا بفضل الدعم المستمر والحازم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمة الدول الأمريكية وبلدان مثل السويد والنرويج وأيرلندا وكندا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

إن أبطاننا هم في الواقع نساء بلدنا اللواتي وقفن صفا واحدا، بكل تنوعهن، في أقاليمهن وفي مختلف أنحاء كولومبيا، لحماية حقوقهن. وبفضل هذا العمل المشترك، فإن المنظمات النسائية الكولومبية والمنظمات الكولومبية المناصرة لحقوق المرأة تغير بلدنا بالفعل. واليوم، يتجسد النهج الجنساني وأصوات وتجارب وتأثير النساء والشابات والمراهقات والفتيات في مختلف عمليات السلام والحوارات الجارية في كولومبيا.

لقد جئْتُ إلى هذه الجلسة اليوم لأدعو أعضاء المجلس إلى نشر وغرس شعور بالحداثة في عمل مجلس الأمن. وتبين تجربتنا أن الخطة المتعلقة بالسلام والأمن تتطلب وتستدعي اتباع نهج جنساني إنساني وإقليمي متعدد الجوانب لكي تكون فعالة حقا.

وفي كولومبيا، نعتقد أن الوقت قد حان لفتح آفاق جديدة للتصدي للتحديات الراهنة بوضع تصور لمفهوم الأمن من منظور يتمحور حول

السيدة تايلور جاي (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): بعد مرور عام على الإعلان للعالم عن بدء العملية التشاركية لوضع أول خطة عمل وطنية لكولومبيا بشأن تنفيذ القرار 1325 (2000)، نأتي إلى مجلس الأمن لنحكي قصة التحول التي ننسج خيوطها لبناء السلام في بلدنا، سلام لا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة النساء، بكل تنوعهن.

وبعد أكثر من 70 عاما من النزاع المسلح في كولومبيا، أصبح "السلام الناجز" الذي روج له الرئيس غوستافو بترو أوريجو أولوية وطنية. والشرط الضروري لتحقيق السلام هو على وجه التحديد ضمان مشاركة النساء في بناء السلام والحفاظ عليه. ولا يمكننا أن نتجاهل أن الحرب قد نخرت أجسادهن، وجعلتهن ضحايا لها، وأدت إلى تشريدن، وتهميشهن، وبدلت مشاريع حياتهن، وغيّرت واقعهن. ولهذا السبب، نعتبر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إحدى الأدوات الرئيسية للدفاع عن المرأة من خلفيات متنوعة وعن حياتها.

إننا فخورون بالعمل الذي قمنا به خلال العام الماضي. وبعد أكثر من عقدين شقت فيهما النساء في بلدنا طريقهن بمفردهن، دون دعم من الدولة لتعزيز خطة القرار 1325 (2000) بشكل حاسم، فإننا اليوم نغير ذلك الواقع. ويسرنا أن نعلن أننا اختتمنا عملية تشاركية واسعة النطاق لصياغة خطة عملنا. وخلال هذه العملية، روت أكثر من 1 500 امرأة من خلفيات متنوعة تجاربهن الحية وشاركن رؤيتهن للمستقبل عبر 20 مجال من المجالات. وقد سلّطت بعض البلدان الضوء على ذلك الجهد الذي يبذله بلدي - فهو بالتأكيد معلم بارز وإرث لا بد أن يلهم بقية العالم. أود أن أسلط الضوء بفخر على هذا العمل مع النساء المنحدرات من أصل أفريقي، والنساء السود، ونساء مجتمعات الرايزال والبالينكرو، ونساء الشعوب الأصلية، والمثليات، ومزدوجات الميل الجنسي، ومغايرات الهوية الجنسية، والنساء من أحرار الهوية الجنسية، والنساء الريفيات والفلاحات، والشابات، والفتيات، والموقعات على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، الموقع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عام 2016، وأولئك اللواتي يعشن في المناطق الحدودية



بالمساءلة. وهناك اتجاهات إيجابية في مجال حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في إدارة عمليات السلام بشأن تحقيق أهداف استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 ونشجع على بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الوحدات العسكرية.

لا يمكن تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلا بدعم سياسي قوي وشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وبناء السلام. وتظل المشاركة أحد مكوناتها الرئيسية. وما زلنا بعيدين عن تحقيق هدف المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام وغيرها من العمليات. والعمليات الشاملة للجميع هي مفتاح إنهاء النزاعات وتحقيق سلام دائم.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، قدوة يحتذى بها. ويلزمها أن تدرج المسائل المتعلقة بالبعد الجنساني في عملها على نحو أكثر منهجية. ويشمل ذلك جميع المشاورات القطرية والمواضيع ذات الصلة. وينبغي أن تتضمن الولايات الجديدة أو تجديد الولايات أحكاما تتعلق بالمنظور الجنساني. وكما تبين القرارات المتخذة مؤخرا في هذه القاعة، فإن ثمة مجالا للتحسين أيضا في عمل المجلس بشأن الجزاءات، وخاصة بإدراج العنف الجنسي كمعيار للإدراج في القوائم.

ونشيد بالزيادة في عدد مقدمي الإحاطات من النساء في السنوات الأخيرة. وندين بشدة أي محاولات لتخويفهن وإسكاتهن. فهن يجب أن يكن قادرات على العودة إلى ديارهن وعملهن بأمان. ويجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء العمل من أجل منع ومعالجة أي تدابير انتقامية ضدهن أو ضد أفراد أسرهن. ونشيد بصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني على عمله في ذلك المجال، وستواصل سلوفينيا دعم أنشطة الصندوق.

في 1 كانون الثاني/يناير 2024، ستصبح سلوفينيا عضوا في مجلس الأمن للمرة الثانية. وسنعمل بنفس التقاني ونفس الشعور

الإنسان وبراغي المسائل الجنسانية. وأدعو أعضاء المجلس إلى النظر إلى تجارب النساء بكل تنوعهن وقدرتهن الصمود كأساس لبناء السلام الشامل في العالم، الذي نتوق إليه ونحتاجه بشدة اليوم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

**السيدة شتيفليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم، ومقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة. تجاوز تأثير القرار 1325 (2000) كثيرا مجرد الاعتراف بالإسهام الحيوي للمرأة في السلام والأمن. فإلى جانب القرارات اللاحقة، وضع ذلك القرار إطارا معياريا قويا لزيادة مشاركة المرأة وإدماج المنظورات الجنسانية في جميع جهود السلام والأمن التي تبذلها الأمم المتحدة.

وقد تغير العالم منذ ذلك الحين ولكنه، للأسف، لم يتغير للأفضل. فالنزاعات العنيفة تستمر في جميع أنحاء العالم بأعلى معدل منذ الحرب العالمية الثانية. وارتفع عدد النساء والفتيات اللواتي يعشن في المناطق المتضررة من النزاع بنسبة مذهلة بلغت 50 في المائة منذ عام 2017. ولن تؤدي الحالة المتردية الراهنة في الشرق الأوسط إلا إلى زيادة تفاقم تلك الأرقام. وفي جميع حالات النزاع، ندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي.

إننا لا نسير على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ونعلم أن النزاعات تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة وتؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات بما يترتب عليها من انعدام في الأمن الغذائي ونزوح وعنف جنسي وجنساني واتجار بالبشر وتعطيل لسبل الحصول على الرعاية الصحية، من بين عوامل أخرى. وستستجيب سلوفينيا لتلك التحديات بزيادة حصة مساعداتها الإنمائية المخصصة لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى 85 في المائة بحلول عام 2030، متشيا مع نهج سياستها الخارجية المناصرة لقضايا المرأة.

وعلى الرغم من أن الحالة الراهنة لا توفر أسبابا كثيرة للتفاؤل، يجب علينا أن نمضي قدما وقد شهدنا بعض التقدم عندما يتعلق الأمر

الناجين من الحصول بصورة شاملة ومن دون تمييز على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وخدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية، فضلا عن العدالة المراعية للمنظور الجنساني. ولم يتم التوصل إلى هذه القرارات عن طريق الصدفة. وأكثر من 60 000 امرأة أوكرانية يدافعن حاليا ضد العدوان الروسي كأفراد في صفوف الجيش الأوكراني. وزادت أوكرانيا أيضا عدد النساء في مجلس وزراء أوكرانيا. واعتمدت منصة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماجه أثناء التعافي تكفل إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين في عملية تعافي أوكرانيا وتتص على تحسين التنسيق بين السلطات التنفيذية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل المجتمع المدني وممثلي قطاع الأعمال.

وإذ تجتمع مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن لإعادة تأكيد أهمية القرار 1325 (2000)، استعدادا لحلول ذكرى اتخاذه الخامسة والعشرين في عام 2025، نتفق على ضرورة تحديد أهداف للالتزامات محددة. ومن المهم أن نتحد في دعوتنا إلى زيادة المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في الحياة السياسية والعامة. ويجب أن يظل ذلك أساسا لهدفنا المشترك المتمثل في السلام والأمن الدوليين الدائمين، على النحو الذي تدعو إليه خطة الأمين العام الجديدة للسلام. وتحقيقا لتلك الغاية، نحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وكفالة مشاركة المرأة وقيادتها الكاملة والمتساوية والمجدية والأمن في جميع جوانب السلام والأمن، بهدف تحقيق نسبة 50 في المائة. ودعم المنظمات النسائية والناشطات أمر حاسم في هذا الصدد.

واقترانا بهذا الهدف، يجب أن تكون هناك وقاية فعالة واستجابة لجميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والتمييز. وفي قمة نيروبي التي احتفلت بالذكرى السنوية الـ 25 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، تعهدت أوكرانيا بإنهاء العنف الجنساني والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات بحلول عام 2030. وتحقيقا لهذا الهدف، جربت حكومة أوكرانيا منذ ذلك الحين العنف العائلي، وشكلت وحدات شرطة خاصة مدربة على معالجة حالات العنف

بالإلحاق كصوت داعم لنصف سكان العالم الذين تخلفوا عن الركب. وستتقيد سلوفينيا بالالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن وتتطلع إلى العمل مع الشركاء في تعزيز تنفيذ جميع جوانب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

**السيدة مودرا (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** نشكر رئاسة البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة ونشكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم الشاملة.

يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلت به مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن والبيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. ونود أن ندلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

يصادف حدث اليوم الذكرى السنوية لاتخاذ القرار 1325 (2000) الذي يهدف إلى تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار حتى تتمكن من أداء دورها كعامل للتغيير في هياكل الأمن والدفاع. وقد شاركت أوكرانيا، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن للفترة 2000-2001، في إعداد واتخاذ القرار 1325 (2000)، ولا تزال، كدولة، ملتزمة بتعزيزه، بما في ذلك القرارات التكميلية ذات الصلة.

وتتخذ أوكرانيا خطة عملها الوطنية الثانية المتعلقة بالقرار 1325 (2000)، والتي عُدت واستُكملت في كانون الأول/ديسمبر 2022 لتلبية الاحتياجات الراهنة ولأخذ العدوان الروسي الشامل في الحسبان. وتُسلم خطة العمل الوطنية المستكملة الحالية بأن المرأة في أوكرانيا يجب أن تكون عنصرا فاعلا وعاملا في الحرب الجارية، وكذلك في جهود إنعاش البلد وتعميره.

وبالنسبة لبلدنا، فإن موضوع مناقشة اليوم يكتسي أهمية قصوى في ضوء العواقب الوخيمة على الصعيد الجنساني للعدوان الروسي المسلح المستمر على أوكرانيا. وفي جميع ندائنا المتكررة من أجل الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تحرص أوكرانيا على جعل الضحايا والناجين في صميم جميع الجهود وضمان تمكن



لم يتحقق بعد تكافؤ الجنسين على الصعيد العالمي في مجال السلام والأمن، فإننا نرحب بزيادة مشاركة المرأة في المجالات المتصلة بالسلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بطيئاً جداً وهناك حاجة إلى بذل جهود عاجلة، وفقاً للقرار التاريخي 1325 (2000) والقرارات اللاحقة.

ويمثل ضمان المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام أولوية عليا بالنسبة لحكومة جورجيا. ونحن نتابع بنشاط سياسة تعزيز المسائل المتعلقة باحتياجات النساء المتأثرات بالنزاع، على النحو المتوخى في خطة العمل الوطنية الرابعة والأحدث لتنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن. وتتوخى الخطة الأخيرة، التي تغطي الفترة 2022-2024، أيضاً إدماج المنظور الجنساني في قطاع الأمن وعمليات صنع القرار، فضلاً عن المشاركة المجدية للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف الخطة إلى حماية حقوق النساء المتضررات من النزاع من خلال ضمان أمنهن البدني والاجتماعي والاقتصادي. وفي ذلك الصدد، تظل جورجيا ملتزمة بإبقاء مسألة النساء المتأثرات بالنزاع، بمن فيهن المشرعات داخليا، مدرجة في جدول أعمال مناقشات جنيف الدولية، وهي الصيغة الوحيدة للمفاوضات بين جورجيا وروسيا بشأن المسائل الأمنية والإنسانية الناجمة عن العدوان والاحتلال الروسيين لمنطقتين في جورجيا.

ومما يؤسف له، أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومتنا لتمكين النساء المتضررات من النزاع، فإن استمرار احتلال روسيا وسيطرتها الفعلية على منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا، وهو ما شهد عليه بشكل قانوني القرار التاريخي الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 21 كانون الثاني/يناير 2021، يعيق عملية السلام ويمنع حكومتنا من تقاسم إطار حماية حقوق الإنسان مع النساء الباقيات على الجانب الآخر من خط الاحتلال.

وبعد 15 عاماً من العدوان العسكري الشامل على جورجيا والاحتلال غير المشروع لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي، تواصل روسيا خرق اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ 12 آب/أغسطس 2008.

العائلي، وأدخلت ممارسة أوامر الحماية الطارئة والملاجئ، وجُرمَت عدم الامتثال لهذه الأوامر.

وبعد إنهاء احتلال عدد من الأراضي في أوكرانيا، واجهنا فضائع هائلة، بما في ذلك عمليات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، التي ارتكبتها الجيش الروسي ضد المدنيين. في هذه المرحلة، من المستحيل معرفة عدد الأوكرانيين الذين تعرضوا لتلك الجرائم الوحشية، بالنظر إلى أن مثل هذه الانتهاكات بالكاد يتم الإبلاغ عنها. وتم تسجيل الحالات الأولى للعنف الجنسي الذي ارتكبه الجنود الروس ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان الأوكرانيين هناك، كما وثقتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا.

وللتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع ومنعه، تم التوقيع على إطار التعاون بين حكومة أوكرانيا والأمم المتحدة. وأصبحت أوكرانيا أول بلد يطلق آلية تنسيق شاملة لمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. واعتمدنا أيضاً خطة تنفيذ مفصلة تشمل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. إن ضمان حصول الناجين بشكل غير تمييزي وشامل على الخدمات الأساسية، بما في ذلك رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الصحة العقلية، فضلاً عن الوصول إلى العدالة المراعية للمنظور الجنساني، أمر بالغ الأهمية. ولا تزال أوكرانيا ملتزمة بالعمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة. وأود أن أدعو مجموعة الأصدقاء إلى زيارة مراكزنا لإغاثة الناجين، التي أنشئت بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

**السيدة توتلامزة (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، نود أن نشكر رئاسة البرازيل على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، وأن نشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

وتؤيد جورجيا البيان الذي سيذلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لا يمكن تحقيق السلام المستدام بدون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية على جميع مستويات صنع القرار. في حين

المساواة والهادفة على جميع مستويات صنع القرار أساسيان. ويكتسي التزامنا بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستجابة بفعالية لتلك التهديدات الأمنية أهمية أكبر. وفي الوقت الذي تنقلص فيه مساحة المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، واصلت النساء والفتيات الاضطلاع بدور حاسم في حل النزاعات والتوسط فيها والنهوض بالمصالحة وتعزيز الاستقرار في مجتمعاتهن ودولهن. وأود أن أسلط الضوء، في نطاق مناقشة اليوم، على ثلاثة مجالات محددة لمزيد من التركيز.

أولاً، ينبغي لنا أن نعمل بعزم من أجل توفير تمويل مرن ومستدام ويمكن التنبؤ به للمنظمات النسائية والمنظمات التي تقودها النساء. فتخفيضات التمويل والقيود المفروضة عليه تعوق الاستقلال المالي للمرأة وقدراتها التشغيلية، مما يبطئ التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ثانياً، نحن بحاجة إلى العمل بشكل حاسم لإنهاء ومنع جميع أشكال العنف والمضايقة والتخويف والتهديدات والانتقام، على الإنترنت وخارجه، فضلاً عن انتشار المعلومات المضللة المصممة لتشويه سمعة النساء السياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام وناشطات المجتمع المدني وإسكاتهن. ويشمل ذلك الأعمال الانتقامية ضد النساء اللاتي يتعاملن مع الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نتخذ تدابير قوية لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وقيادتها في مختلف الحالات والظروف في الهياكل السياسية والعسكرية والأمنية، فضلاً عن عمليات وبعثات السلام. ويجب أن يشمل ذلك تغيير الهياكل التمييزية والأعراف الاجتماعية التي تعوق تلك المشاركة والعمل الجاد لإزالة الحواجز التي تعترضها. وسيتخذ الاتحاد الأوروبي نهجاً منسقاً للتخفيف من حدة المخاطر ومنع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني. وسنعمل على التأكيد كذلك على أن تركز الاستجابات على الضحايا والناجيات وتراعي الصدمات، بما في ذلك من خلال ضمان الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، فضلاً عن الصحة العقلية والدعم النفسي.

ولا تزال الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة تسبب معاناة هائلة للسكان المتضررين من النزاع على جانبي خط الاحتلال.

ومما يؤسف له أن هناك عدة حالات لاحتجاز شابات جورجيات بتهمة خيالية وسخيفة. والاستهداف المتعمد للمواطنات في جورجيا اتجاه خطير ذو بعد جنساني قوي يهدف إلى تخويف وإذلال والضغط على الفئة الأشد ضعفاً من السكان المنحدرين من أصل جورجي في المناطق المحتلة التي تقع بالفعل ضحية للتمييز المستمر. وبالنظر إلى وقائع انتهاكات حقوق الإنسان تلك، من الأهمية بمكان السماح بآليات دولية وإقليمية لرصد حقوق الإنسان في المناطق المحتلة.

وفي الختام، أود أنؤكد مجدداً استعداد جورجيا لمواصلة إدماج المنظورات الجنسانية في صنع القرار، والنهوض بحقوق المرأة ومشاركتها المجدية في عملية السلام تمثيلاً مع قرارات مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة رونر -

غروباتشيتش.

**السيدة رونر - غروباتشيتش (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني

أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، الجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك؛ والبلد المرشح المحتمل ترشيحه جورجيا؛ فضلاً عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

إن المساواة بين الجنسين قيمة عالمية. ويزكرنا القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالتزامنا المشترك بإبقاء حقوق المرأة وقيادتها في صميم الأمن وصنع القرار السياسي. ويواجه العالم تحولات أمنية ونزاعات مقلقة ومنافسة جيوسياسية على القوة. إن التكنولوجيا المتقدمة والحرب السيبرانية، وكذلك تغير المناخ، تعيد تعريف طريقة تفكيرنا في الأمن. لقد شهدنا استخدام الطاقة والغذاء وحركات الهجرة والمعلومات كسلاح. وهناك محاولات لإضعاف النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وإزاء تلك الخلفية، فإن قيادة المرأة ومشاركتها مشاركة كاملة وعلى قدم

الحقوق غير القابلة للتصرف. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي البربرية المستمرة لحقوق المرأة والطفل في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تؤثر فقط على النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقدرتهن على المشاركة في جهود السلم والأمن، وإنما على قدرة النساء والفتيات الفلسطينيات على ممارسة أدوارهن في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا نشك للحظة واحدة في أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة الشعواء والمستمرة على شعب غزة الأعزل وسعيها إلى هدم مجتمعاته وتهجيرها إلى المجتمعات المجاورة والمعركة لمساعدتنا الدولية والإقليمية في تحقيق السلام في المنطقة وفي فلسطين المحتلة، ذلك السلام الذي، للأسف، فشلنا في تحقيقه لأكثر من سبعة عقود، لا يشكل فقط انتهاكا صارخا للقرار 1325 (2000)، بل أيضا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بل ولكل الأعراف والشرائع التي قامت عليها الديانات الثلاث السمحاء: اليهودية والمسيحية والإسلامية.

على المستوى الإقليمي، وتجسيدا للتعاون المؤسسي بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن، ومتابعة لتنفيذ القرار 1325 (2000). وإيماننا من الجامعة العربية بدور المرأة مجتمعا ومؤسسيا في بناء السلام وصناعاته واستدامته، حققت الجامعة والدول الأعضاء فيها العديد من الخطط البناءة على الأرض، بما في ذلك تبنيها العديد من الاستراتيجيات الهادفة إلى حماية المرأة العربية وتعزيز دورها، لا سيما في بؤر النزاع في منطقتنا العربية. وكان آخرها وليس آخرها تشكيل لجنة طوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة، بالإضافة إلى إنشاء الشبكة العربية لوسيطات السلام، حيث يجري حاليا تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المتشابهة بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أيضا.

وختاما، واعترافا منا بدور المرأة المحوري في الدبلوماسية الوقائية الزامية إلى بناء السلام وحفظه واستدامته، بما يتناسب مع الدور المستحق للمرأة في مجتمعاتنا اليوم، فإن الأمل لا يزال يحدوننا في أن

إن مشاركة المرأة - في النهج الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي تجاه المرأة والسلام والأمن - أولوية شاملة تعزز، إلى جانب تعميم مراعاة المنظور الجنساني، تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بأكملها. وقد زدنا حصة النساء بين الموظفين الدوليين في بعثاتنا المدنية إلى 28 في المائة، خلال السنوات الثلاث الماضية. وزدنا تمويلنا لآلية الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان إلى 30 مليون يورو، ونواصل جعل أصوات النساء الأفغانيات من خلفيات متنوعة مسموعة من خلال منتدى القيادات النسائية الأفغانية. وسيوصل الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع الآخرين جميعا، تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في السلام والأمن على جميع المستويات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة العرجة فليتي.

**السيدة العرجة فليتي:** لا نشك للحظة، السيد الرئيس، في أن ثمة مكاسب كبيرة تحققت لتعزيز دور المرأة ومشاركتها في مسار الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، سواء مشاركتها الدولية والإقليمية ضمن قوات حفظ السلام العسكرية والشرطة أو كقيادات في الأمم المتحدة، بما في ذلك في عمليات السلام والبعثات السياسية المختلفة. إلا أنه ما زال هنالك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في إطار مجلس الأمن، خاصة مع تراجع بعض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، سواء في الهيئات أو المؤسسات التشريعية أو التنفيذية، حيث تشهد على ذلك الإحصاءات المقدمة في هذا الإطار.

وبالنظر إلى حاجة المجتمع الدولي إلى المزيد من الأفكار والجهود لتعزيز دور المرأة وإشراكها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطنيا وإقليميا ودوليا، لا سيما في عمليات السلام وحفظ الأمن والسلام الدوليين. ولضيق الوقت أريد أن أؤكد هنا، وباسم جامعة الدول العربية، على أحد المقترحات الأربعة للجامعة المدرجة في صلب هذا البيان الذي سوف يحال كاملا إلى المجلس، في إطار دعم وتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

والمتمثل في تشديد الجامعة العربية على أهمية مراعاة الترابط بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وطنيا ودوليا، لأجل تحقيق

كانت المكسيك أول بلد من البلدان النامية يعلن عن سياسة خارجية نسوية، كوننا عازمين على تغيير الهياكل التي تحول دون النهوض بالمرأة وتمتعها الكامل بحقوق الإنسان. وفي سياق مشاركة بلدي الأخيرة في مجلس الأمن كعضو غير دائم، عززنا الجهود الرامية إلى تنفيذ تلك الخطة. فعلى سبيل المثال، قمنا، في فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن الذي تشاركنا وأيرلندا في رئاسته، بتعزيز تدابير لتشجيع المجلس على اعتماد نهج تحويلي إزاء المنظور الجنساني في عمله. ولهذا السبب نحث الرئيسين المشاركين الحاليين والمقبلين لفريق الخبراء غير الرسمي على الاستمرار في دعم الطابع المركزي للمساواة بين الجنسين ونطاق حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات، بما في ذلك منع العنف الجنسي والجنساني، في جميع عمليات السلام والأمن الدوليين وجميع الوثائق الختامية التي يعتمدها المجلس.

وننوه بالممارسات الجيدة للمجلس في السنوات الأخيرة، كأصدار بيان الالتزامات المشتركة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الذي وقعه حوالي 16 من الأعضاء المنتخبين الجدد والمنتبهة ولايتهم في المجلس في تشرين الأول/أكتوبر كغالبية ردمنا للفجوة المستمرة بين الأقوال والأفعال خلال فترات رئاستنا الدورية لمجلس الأمن. لقد ساهمت تلك الالتزامات في زيادة مشاركة النساء أعضاء المجتمع المدني في جلسات المجلس، وإبراز الطابع الشامل للخطة.

وتعزز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات السلام. ومع ذلك، ما زلنا لم نحقق بعد الهدف المتمثل في أن تمثل النساء ما لا يقل عن 15 في من مجموع الأفراد النظاميين المنتشرين. ونشجع على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الموحدة للتكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2028.

وما فتئت المكسيك تزيد تدريجياً مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما ترفع، في الوقت عينه، نسبة النساء بين النظاميين. وفي الوقت الحالي، تبلغ نسبة النساء المكسيكيات بين النظاميين المنتشرين 40 في المائة. وعلاوة على ذلك، شجع بلدي، بالتنسيق مع الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية، على إنشاء الشبكة

ينعقد اجتماعنا القادم للعام المقبل في هذه القاعة لتتصفح معا ما حققته المرأة من إنجازات على أرض الواقع، وطنيا وإقليميا ودوليا، في إطار تصميمها الدائم بأن تصبح فعلا شريكا فاعلا جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل في تحقيق السلم والأمن الدوليين المفقودين والحفاظ على كوكبنا سالما وآمنا ومستقرا بعيدا عن الحروب وكل الصراعات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لا يزال هناك 61 متكلما في القائمة. وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

**السيدة بوينروسسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** نشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة الهامة. تؤكد المكسيك دعمها لجميع الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام وقادة المجتمع المدني من النساء وتدين أي هجمات عشوائية أو موجهة ضد السكان المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات، في أي ظرف من الظروف، لأنها تنتهك مبدأ التمييز المكرس في القانون الدولي الإنساني.

ولا يمكن تحقيق السلام إلا إذا كان شاملا. ولذلك، فإننا نؤيد مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وموضوعية في عمليات السلام. وعلى الرغم من أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بنيت على إطار قانوني متين من 10 قرارات لمجلس الأمن، لا تزال المرأة مستبعدة من عملية صنع القرار وعمليات السلام. ونعتقد أنه يجب تنفيذ ذلك الإطار القانوني القيم تنفيذا كاملا. وكما قالت وزيرة خارجيتنا، السيدة أدريانا بارسينا إيبارا، ترفض المكسيك أن تسمح بالتشكيك في المعايير الدولية الموجهة نحو التقدم بشأن المساواة بين الجنسين التي عملنا جاهدين على بنائها. وفي ذلك الصدد، ندرك المكسيك أهمية كفالة حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وصحتها الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحصول على الإجهاض المأمون، وكفالة استقلالية أجسادهن، وتوفير خدمات الرعاية الصحية العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.

العنف الجنسي الواسع الانتشار إلى ترويع النساء والفتيات في دارفور وخارجها. ولذا لمعالجة ذلك الواقع وتنفيذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن تنفيذًا كاملاً، لا بدّ من تجديد التزامنا بالخطّة وتعزيز دور مجلس الأمن.

فأولاً، ينبغي ضمان مشاركة المرأة مشاركةً كاملةً ومتساوية ومجدية في الممارسة العملية وليس بمجرد الإدلاء ببيانات. ولما كان هذا الأمر يبدأ بالاستماع إلى أصوات النساء وجعل وجهات نظرهنّ جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار، فإننا نرحب بزيادة عدد مقدّمات الإحاطات من المجتمع المدني اللاتي يتكلمن أمام المجلس. وفي إطار جهودنا الخاصة، تفخر جمهورية كوريا باستضافتها المؤتمر الدولي السنوي للعمل من أجل المرأة والسلام منذ عام 2019. ونتطلع إلى الاستماع إلى مجموعة متنوعة من النساء في المؤتمر الخامس المقبل الذي سيعقد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر في سول.

وثانياً، من الضروري كفالة بيئة آمنة لمشاركة المرأة. فمن المثير للقلق أنّ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد وثّقت، في عام 2022، حوادث انتقامية ضد 172 امرأة وفتاة يعملن مع الأمم المتحدة. وعلاوةً على ذلك، تعرّضت أكثر من 30 امرأة من المجتمع المدني ممّن خاطبن مجلس الأمن في العام الماضي لأعمال انتقامية. ونحن ندين جميع الهجمات والأعمال الانتقامية ضد النساء المشاركات في أنشطة حقوق الإنسان والعمل الإنساني وبناء السلام، ولا سيما اللاتي يتعاونن مع الأمم المتحدة. يتعيّن علينا أن نكفل سلامتهن من خلال الرصد والإبلاغ، فضلاً عن التدابير الوقائية، بما في ذلك إسناد ولايات قوية لبعثات الأمم المتحدة لحماية مشاركة المرأة وتعزيزها.

أخيراً وليس آخراً، ينبغي تزويد بناء السلام من النساء، فضلاً عن المدافعات عن حقوق الإنسان، بالموارد اللازمة. ونشدد على أهمية ضمان التمويل الكافي والمنتظم والمستمر لتنفيذ الخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد زادت جمهورية كوريا مساهمتها في صندوق بناء السلام إلى أكثر من 4,3 مليون دولار هذا العام، وستنظر في زيادة مساهماتها بشكل أكبر، سواء لتنفيذ الخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أو للنهوض ببناء السلام.

الأيبيرية - الأمريكية للوسيطات في حزيران/يونيه من هذا العام التي تشجع على المشاركة المجدية للمرأة في الوساطة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية.

وتشكّل خطط العمل الوطنية أداةً أساسيةً لتعزيز سياسة محلية تشجع على المساواة بين الجنسين في مجال الأمن. وفي هذا الإطار، تشجع خطة العمل الوطنية للمكسيك على وضع برنامج لبناء السلام من النساء، لدعم تمكين المرأة وقيادتها على المستوى المحلي وعلى مستوى الدولة، في الجهود الرامية إلى صنع السلام ومنع العنف الجنساني وبناء السلام. كما نعترف بمساهمة ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني الذي أطلق في منتدى جيل المساواة، الذي شاركت في رئاسته المكسيك وفرنسا في عام 2021، في النهوض بالخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشجع على الاستمرار في تعزيز أوجه التآزر للتسريع في تنفيذ الخطّة على أرض الواقع.

وأخيراً، نكرّر التزام المكسيك في مواصلة الدفاع عن حقوق النساء والفتيات الإنسانية في هذا المحفل وجميع المحافل المتعددة الأطراف.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر البرازيل على استضافة جلسة اليوم الهامة. كما أعرب عن امتناني للأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلاً عن جميع مقدمي الإحاطات الآخرين، على بياناتهم القيّمة.

تؤيد جمهورية كوريا البيان الذي سيذلي به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

يقدم تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725) صورةً محبّطةً أخرى عن واقعنا الحالي. فيتلخص وضع المرأة في جميع أنحاء العالم، كما ورد في التقرير، بالإقصاء وعدم المساواة وكرهية النساء. ففي أفغانستان، تم محو المرأة تدريجياً من الحياة العامة من خلال إصدار أكثر من 50 مرسوماً لقمع حقوقها. وفي السودان، يؤدي



الإنجازات الملحوظة، كان بطيئاً جداً أو محدوداً للغاية، أو سهل عكس مساره. ولا تزال المرأة مهمشة في عمليات السلام ومستبعدة من مناصب صنع القرار. ومن المؤسف، لكن ليس من المستغرب، أن يرتبط ذلك الاستبعاد الهيكلي بإطالة أمد النزاعات، كما أفاد تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725).

وتمشيا مع أهداف السياسة الوطنية الماليزية بشأن المرأة، التي أطلقت في عام 1989، بُذلت الجهود لكفالة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على جميع المستويات في ماليزيا. ويُراعى أثناء صياغة السياسات الوطنية لماليزيا إدماج المنظور الجنساني في عملية تعزيز سلامنا وأمننا على الصعيدين المحلي والعالمي. ويشكّل ذلك أساساً لنشر 868 فرداً من القوات المسلحة الماليزية والشرطة الملكية الماليزية في خمس عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، 96 منهم من الإناث. وهناك حاجة ملحة لإشراك المزيد من النساء في عمليات السلام نظراً لأن صفتي الإصغاء بتراحم وتعاطف اللتين يتمتعن بهما لا تقدران بثمن في معالجة مسائل من قبيل الجرائم الجنسانية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في حالات النزاع المسلح. وتؤيد ماليزيا تماماً، بصفتها عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، البيان المشترك بشأن النهوض بالمرأة وتعزيز السلام والأمن في إطار الرابطة، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وتشكّل خطة العمل الإقليمية للرابطة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي أطلقت لاحقاً في عام 2021، دليلاً آخر على التزامنا بالمضي قدماً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بغية تعزيز السلام والأمن المستدامين لجميع المواطنين في المنطقة.

ولدى ماليزيا قيادات نسائية في مجالات متعددة للسلم والأمن، بما في ذلك، في جملة أمور، رئاسة القضاة وبرلمانيات ودبلوماسيات رفيعات المستوى وحافظات سلام وعناصر أمن من النساء. وقد تخطت أولئك السيدات الملهمات، محصنات بالشجاعة والقدرة على الصمود، كافة الحواجز غير المرئية بطموحهن وكفاءتهن. وسنواصل في المستقبل كفالة استمرار اضطلاع المرأة بدور رئيسي في التزامات ماليزيا بصون السلم والأمن الدوليين.

ومع مراعاة تامة للحاجة الماسة إلى دعم مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام، نخبر جمهورية كوريا بأن تعلن أنها ستتضم إلى بيان الالتزامات المشتركة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كعضو جديد في مجلس الأمن. وسنعمل بنشاط على دمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جداول أعمال المجلس في سياقات مختلفة، لا خلال رئاستنا الشهرية فحسب، بل طيلة فترة عضويتنا في المجلس أيضاً. وسنبذل قصارى جهدنا لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والأمانة للمرأة، كما نتطلع إلى العمل عن كثب مع أعضاء المجلس الآخرين في ذلك الصدد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

**السيدة زين زواوي (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للبرازيل على دعوتها إلى عقد مناقشة اليوم المهمة. كما تودّ ماليزيا أن تشكر مقدمي الإحاطات على تقييماتهم وأفكارهم النيرة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يؤكد القرار التاريخي 1325 (2000)، مرةً أخرى، الدور الهام الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي مبادرات بناء السلام. فهو يدعو الدول الأعضاء إلى زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية. ويشكّل القرار، فضلاً عن غيره من القرارات ذات الصلة، دليلاً على الثقة المطلقة التي نوليها للمرأة بوصفها عاملاً للتغيير في صون السلام والأمن الدوليين.

واليوم، بعد 23 عاماً من اعتماده، حان الوقت لتقييم التقدم المحرز وترتيب أولوياتنا.

وإزاء خلفية تصاعد العنف في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة، يؤسفنا للغاية تراجع الجهود العالمية للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن المثير للقلق أن التقدم، على الرغم من



**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

**السيد فيروتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أضيف بضع نقاط إلى ما ورد في البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي وما سيرد في البيان الذي سيدلى به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وترحب رومانيا بالتقرير الأخير للأمين العام (725/S/2023)، فضلا عما ورد فيه من توصيات.

تشكّل الاتجاهات السلبية الواردة في التقرير مصدرا للقلق. إننا الآن في الأيام الأولى من السنة التاسعة والسبعين منذ أن أنشئت الأمم المتحدة. وقد احتفلنا بيوم الأمم المتحدة بالأمس فقط. ومن المروع بينما نحكي ذكرى هذا الحدث البالغ الأهمية أن يكون هناك 614 مليون امرأة وفتاة يعشن في بلدان متأثرة بالنزاعات في عام 2022، وهو ما يزيد بنسبة 50 في المائة عما كان قبل خمس سنوات. ومن الجلي أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتجنب الفشل التام، لا سيما ونحن نقترّب من عام 2025، الذي سيتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والاحتفال بمرور 30 عاما على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. ولا يزال العنف الجنسي والجسدي المرتبط بالنزاع والتهديدات والاعتداءات التي تتعرض لها النساء والفتيات في تصاعد في العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أوكرانيا المجاورة. وسنواصل الدعوة إلى محاسبة الجناة وتقديم الدعم للناجين من أجل كفالة اندماجهم في المجتمع.

إن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ركيزتان أساسيتان للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي كفالة المشاركة المجدية للمرأة وتوليها المناصب القيادية في عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وتكمن إحدى قصص النجاح في ذلك الصدد في تمثيل المرأة في أفرقة التفاوض في الخطوط الأمامية خلال مفاوضات السلام في كولومبيا. ونحن بحاجة إلى تكرار قصص النجاح لمشاركة المرأة المجدية والحقيقية في بناء السلام في النظم الإيكولوجية الجغرافية الأخرى، بدءا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وصولا إلى السودان وجنوب السودان، وكذلك في جمهورية

أفريقيا الوسطى والصومال ومالي. وبالمثل، نحن بحاجة إلى تشجيع تولي زمام الأمور على الصعيد المحلي وحماية مجموعات المجتمع المدني النسائية. واستبعاد النساء من الساحتين الاجتماعية والسياسية أو حرمانهن من إمكانية اللجوء إلى العدالة، كما يحدث في ظل حكم طالبان، ليس هو السبيل للمضي قدما.

ويشكّل تعزيز حقوق المرأة وحمايتها إحدى ثوابت سياستنا الخارجية وأولويات عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان. وقد اتخذت حكومتنا، الحكومة الرومانية، خطوات هامة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. فقد اعتمدت أول استراتيجية وخطة عمل وطنيتين في ذلك الصدد قبل ثلاث سنوات، في عام 2020. وتعمل وزارة الدفاع الوطني حاليا على صياغة نسخة مستكملة ثانية للفترة من 2024 إلى 2028. واتخذت رومانيا أيضا تدابير مؤسسية هامة لدعم مشاركة المرأة وتمثيلها في قطاعي الدفاع والأمن، بما في ذلك على مستويات صنع القرار. ورومانيا والولايات المتحدة هما الرئيسان الحاليان للشبكة العالمية لمراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي تضم 100 عضو. وقد شاركت وزيرة خارجيتنا - التي يسعدني كونها امرأة - في رئاسة مناقشة وزارية خلال الأسبوع الرفيع المستوى الأخير.

وأخيرا، فإن البلدان الأعضاء في الشبكة العالمية لمراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن مدعوة، في إطار الجهود الجارية، للمشاركة في المؤتمر الدولي للشبكة المقرر عقده في بوخارست في غضون أسبوعين تقريبا، في الفترة من 7 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر. وستتيح الفعالية التي سنستضيفها فرصة جديدة لتحسين التنسيق بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر رئاسة البرازيل على تنظيم هذه المناقشة وأشكر مقدمات الإحاطات على تشاطرهن أفكارهن القيمة.

منهجي في تنفيذ الخطة الواردة في القرار 1325 (2000) ومنع نشوب النزاعات وأنشطة تمكين المرأة.

وأخيرا، فإن الخطة الجديدة للسلام والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خطتان متوافقتان. وعليه، ينبغي لنا بينما نستعد لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل أن نجعلهما معا، آخذين في الاعتبار أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان - في الحرب وفي السلم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

**السيدة أونيل (كندا) (تكلمت بالإنكليزية):** كما هو متفق عليه، يسرني أن أدلي ببيانين اليوم. وسيكون البيان الثاني باسم كندا، والأول باسم 67 دولة عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن التي تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، فضلا عن الاتحاد الأوروبي.

نعرب عن تقديرنا لما تبديه النساء والفتيات في مختلف الظروف والحالات من عزم وإصرار على بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ونود أن نؤكد خمس نقاط.

أولا، نحث جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على مضاعفة جهودنا الرامية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وكفالة مشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية والأمنة وتوليها الأدوار القيادية في جميع جوانب السلام والأمن. ويجب أن نرفع مستوى الطموح فيما يتعلق بعمليات السلام في جميع المراحل، بهدف تحقيق مستوى 50 في المائة. وينبغي للأمم المتحدة أن تكفل أن تكون مشاركة المرأة شرطا معياريا في جميع عمليات السلام التي تدعمها.

ثانيا، يجب أن نفكك النظام الذكوري وهياكل السلطة القمعية، التي تقف عقبة أمام تحقيق تقدم في مجال المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في الحياة السياسية والعامة.

ثالثا، يجب أن نهى بيئات آمنة ومأمونة وتمكين - سواء على الإنترنت أو خارج الفضاء الإلكتروني - لجميع بناء السلام، وحفظ السلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة، وقادة المجتمع

وتؤيد كرواتيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

قبل ثلاثة وعشرين عاما، اعترف قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بالدور الفريد الذي تضطلع به المرأة في الحرب والسلم وحث الدول الأعضاء على كفالة زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. وقد أحرز بعض النجاح في تنفيذ القرار 1325 (2000). ومع ذلك، فإننا نشهد اتجاهات سلبية اليوم. فهناك تراجع في الأمن العالمي وتزايد في عدم احترام القانون الدولي الإنساني، كما تتعرض حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين لتهديد متصاعد. ونحن بحاجة إلى تحسين الأمن العالمي واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكفالة اضطلاع المرأة بدور أقوى في تحقيق ذلك. تبين تجربة كرواتيا بوضوح أن المرأة لا تتحمل عبئا هائلا أثناء النزاع فحسب، بل ولديها دور حاسم تؤديه في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. ونحن ملتزمون تماما بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها، على النحو المبين في خطة عملنا الوطنية الثانية، قيد التنفيذ حاليا.

وندعو جميع الدول إلى التمسك بالقرار التاريخي 1325 (2000) وقرارات المتابعة ومواءمة قوانينها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتوصية العامة رقم 30 الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فهي تشكل أدوات قوية تحت تصرفنا لحماية حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها وتوليها أدوار قيادية في حالتها في الحرب والسلام.

وكرواتيا، بوصفها رئيسة لجنة بناء السلام، تعطي الأولوية لدور المرأة في بناء السلام والحفاظ على السلام. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لصندوق بناء السلام وبرامجه المراعية للاعتبارات الجنسانية. ونشدد هنا على أهمية التعاون المستمر مع شركائنا في المجتمع المدني، الذين يجب إشراكهم بشكل

وربما نظرنا، شأننا شأن كثيرين آخرين حول هذه الطاولة اليوم، عندما بدأنا في إعداد بياننا الوطني، في البيان الذي أدلينا به في العام الماضي (انظر S/PV.9158)، والعام الذي سبقه (انظر S/PV.8886) والسنوات التي سبقتها. وقد أدهشتنا الكيفية التي يمكن بها لجميع تلك النصوص تقريبا أن تكون ذات أهمية متساوية اليوم. ولا أحب أن أفكر إلى أي مدى يمكن أن نعود إلى الوراء بعد سنوات ونستمر في العثور على مواد يمكن استخدامها - إشارات إلى التهديدات المتزايدة ضد النساء العاملات في مجال بناء السلام، والنداءات من أجل تنفيذ أكثر اتساقا، بل ودعوات محددة للاعتراف بقيادة النساء الأفغانيات والهايتيات والإسرائيليات والفلسطينيات والسودانيات وفي جنوب السودان وغيرهن من النساء العاملات من أجل السلام وتوفير الموارد لهن، بما في ذلك نساء السكان الأصليين في كندا وحول العالم.

لكن في حين أن العديد من الكلمات التي نستخدمها قد تكون هي نفسها، فإن هذه اللحظة تبدو مختلفة. إنه شعور فظ ومخيف بشكل خاص، كما لو أن الكثير من العمل الذي يقوم به الكثيرون لوضع البشرية في المحور وتعزيز المؤسسات وبناء السلام في نهاية المطاف يضيع بشكل متزايد كل يوم. يمكن للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أن تكون محورية أكثر من أي وقت مضى. وهذا يعني الاستجابة لنداءات النساء العاملات في مجال بناء السلام، وبناء شراكات جديدة عبر الانقسامات التقليدية والعقليات المتوقعة والتكتلات الجيوسياسية القائمة على ديناميات السلطة التي عفا عليها الزمن، والاعتراف بأن القيمة التي يمكن أن تحدد على أفضل وجه مدى تشابهها في التفكير يجب أن تكون الرغبة في أن يعيش جميع الناس في سلام بكرامة وقدرة.

(تكلمت بالفرنسية)

وهذا يعني الاعتراف بفجوة التمويل التي تواجه النساء العاملات في مجال بناء السلام ومنظماتهن والعمل على سدها، ولا سيما من خلال ضمان التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به. وبالنسبة

المدني، والصحفيين، والعاملين في وسائل الإعلام، ودعاة المساواة بين الجنسين وغيرهم، للاضطلاع بعملهم الأساسي. ويشمل ذلك الإدانة القوية للعنف القائم على نوع الجنس الذي يحدث من خلال التكنولوجيا أو يتفاقم بسببها، فضلا عن أي هجمات، أو تخويف أو اقتصاص أو انقحام ضد النساء العاملات في مجال بناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة إلى المساواة بين الجنسين، وخاصة أولئك اللاتي يتعاون مع الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة تقديم دعم ملموس لعمل النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع الهجمات وحماية المعرضات منهن للخطر. ويجب علينا أيضا أن نعزز التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام والمرن لأنشطة بناء السلام التي تقوم بها المنظمات والشبكات المحلية ومنظمات وشبكات حقوق المرأة.

رابعا، ندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي وإلى منع جميع أشكال العنف والتمييز الجنسي والجنساني والتصدي لها، عبر فضاء الإنترنت وخارجه. ويتطلب ذلك وضع الضحايا والناجيات في صميم جميع الجهود. وهذا يعني ضمان حصولهن على الخدمات الأساسية بدون تمييز وبشكل شامل، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وخدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية الاجتماعية، فضلا عن العدالة المراعية للمنظور الجنساني. وعندما تكون المؤسسات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في العمل ضد الجناة، ينبغي لنا أن نردع هذه الجرائم بكل الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك إحالة المسائل إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد أظهر مجلس الأمن أن بإمكانه استخدام الجزاءات المحددة الهدف ضد من يرتكبون العنف الجنسي والجنساني أو يعطون أوامر بارتكابه في النزاعات المسلحة، ونحن نشجعه على اتخاذ هذا الإجراء.

وأخيرا، نشجع على مواصلة وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، مع النساء العاملات في بناء السلام، بطبيعة الحال.

سأخاطب المجلس الآن بإيجاز بالنيابة عن كندا.

ونردد دعوتها إلى دعم مشاركة المرأة وقيادتها الكاملتين، والمتساويتين والمجديتين والأمنيتين. لقد علمنا التاريخ أن عمليات السلام الشاملة للجميع من المرجح أن تسفر عن نتائج مستدامة. وفي جميع أنحاء العالم، أسهمت المرأة بنجاح في إقامة ديمقراطيات أقوى وسلام دائم. هناك طلب كبير على التغيير السياسي الإيجابي والتنمية، ويجب أن تكون المرأة في موقع القيادة. ونود أن نسلط الضوء على ثلاثة مسارات للجهود.

أولاً، تؤدي الجماعات المحلية التي تقودها النساء دوراً لا غنى عنه في منع نشوب النزاعات وبناء السلام في المجتمعات المحلية، وتعزيز الحوار والاستجابة للأزمات. وكما يشير تقرير الأمين العام، يمكن للوساطة المحلية أن تكون مدخلاً رئيسياً لمشاركة المرأة في صنع السلام عندما تصل المفاوضات الرفيعة المستوى إلى طريق مسدود. ويجب أن نعمل المزيد لضمان أن تتمكن تلك الجماعات من المشاركة بصورة مجدية في جميع العمليات السياسية - بما في ذلك عمليات المسار 1 - ليس أقلها بتوفير التمويل المرن، على سبيل المثال من خلال آليات مثل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، والوصول إلى بناء القدرات والحماية من الأعمال الانتقامية. ومن المهم بنفس القدر ممارسة الضغط السياسي عندما تستبعد المرأة.

ثانياً، يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات ملموسة لضمان قدر أكبر من التنوع والتمثيل للمرأة، بما في ذلك الشابات، في أفرقة الوساطة التي تقودها أو تشارك في قيادتها. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون قدوة يحتذى بها لتحقيق تحول معياري وعملي أساسي. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة تتعلق في نهاية المطاف بكسر هيكل السلطة والحفاظ على السلام.

ثالثاً وأخيراً، تقع على عاتق الدول الأعضاء، بدعم من الأمم المتحدة، مسؤولية التصدي لجميع حالات العنف، أو المضايقة أو التخويف أو التهديدات، سواء عبر فضاء الإنترنت أو خارجه، ضد النساء من العاملات في بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. وتشدد بلدان الشمال الأوروبي على أهمية كفالة عدم التسامح إطلاقاً

لكندا، يعني ذلك أيضاً مواصلة التفكير بتواضع في أعمالنا في الخارج، وكذلك في الداخل.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي نهاية المطاف، نأمل أن نتمكن جميعاً من البحث عن نص جديد لهذه المناقشة في العام المقبل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

**السيدة لاسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

نشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة الهامة ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

في وقت يشكله انتشار النزاعات المسلحة، يجب أن نضاعف جهودنا لتنفيذ القرار 1325 (2000). هذا أمر ضروري إذا أردنا تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والنجاح في تلبية طموحات خطة الأمين العام الجديدة للسلام.

إن الإطار الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قوي وواسع النطاق. بيد أن التقدم المحرز في تنفيذه بطيء بشكل غير مقبول. إن تقرير الأمين العام (S/2023/725) واضح. لا تزال غالبية عمليات السلام تجري بدون وسيطات أو مفاوضات أو مفاوضات. لا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام يتعرضن للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي والمضايقة والانتقام والتهديدات والترهيب عبر فضاء الإنترنت وخارجه. لا تزال منظمات حقوق المرأة تعاني من نقص حاد في التمويل. ومع ذلك، من الواضح أن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة على جميع المستويات في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام، وكذلك في حفظ السلام، أمر أساسي للسلام والأمن الدائمين. وفي ذلك الصدد، نود أن نسترجع الانتباه إلى الرسالة المفتوحة المؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر التي وقعتها 617 منظمة من منظمات المجتمع المدني،

ومن المسلم به منذ أمد بعيد أنه لا بد من تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل تحقيق السلام والازدهار المستدامين في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. والرابطة ملتزمة بضمان المساواة بين الجنسين والحماية الكاملة لحقوق المرأة. كما أننا لا نزال ثابتين في أهدافنا المتمثلة في الحفاظ على السلام الإقليمي، ومعالجة المخاوف الأمنية المشتركة، ودفع عجلة التنمية والازدهار لجميع المواطنين. وتسترشد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الرابطة بالتزاماتها بتنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات الأخرى ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومنذ اعتماد البيان المشترك لعام 2017 بشأن النهوض بالمرأة والسلام والأمن، حققت الرابطة نتائج هامة في تنفيذ الخطة من خلال الجهود والشراكات المتضافرة المتعددة القطاعات. وقد تم إنشاء سجل الرابطة للنساء المناصرات للسلام في عام 2018 كمبادرة خلاقة لتعبئة الموارد وتعزيز المعرفة لبناء القدرات والدعوة بشأن النهج الجنساني للسلام والنزاع في المنطقة. وكانت مواءمة جهود لجنة الرابطة المعنية بالمرأة، ولجنة الرابطة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، ومعهد الرابطة للسلام والمصالحة، محورية في العمل الجماعي للرابطة في تعميم مراعاة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في السلام والأمن. ويكرس قطاع الدفاع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا جهوده بنشاط لترجمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى تعاون قابل للتنفيذ. كما أحدثت الضابطات العسكريات وموظفات إنفاذ القانون التابعات للرابطة أثرا إيجابيا على الصعيد العالمي من خلال مشاركتهن النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولزيادة تعزيز مشاركة المرأة من أجل تحقيق السلام المستدام، تبنت الرابطة نهجا شاملا تجاه المرأة والسلام والأمن من زاوية منع التطرف العنيف ومكافحته والتركيز على إدارة الكوارث وتغيير المناخ لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع.

واعترافا بالتعزيز المتبادل والترابط بين الاقتصاد والسلام، تبذل جهود إقليمية لصياغة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق

مع هذه المضايقات وضرورة تعزيز آليات المساءلة في هذا الصدد. ونؤكد من جديد دعوة الأمين العام إلى تفكيك هياكل السلطة القمعية، التي تقف في طريق إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في الحياة السياسية والعامية. ولا تزال بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بالعمل مع الشركاء، بما في ذلك المنظمات النسائية والنسوية، للنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تمكين المرأة ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل ضرورة استراتيجية. إن الفشل في تسخير الإمكانيات الكاملة للمرأة لا يعوق تقدم وأمن أكثر من نصف سكان العالم فحسب، بل ويعوق أيضا تقدمنا وأمننا الجماعيين. فالنساء لسن مجرد إحصاءات في بيانات النزاعات. إنهن صانعات سلام فاعلات، وعوامل للتغيير، وموجهات للمصالحة. وغيابهن ليس سهوا بل عوار. وعلى الرغم من وجود أطر قوية، لا تزال المعايير الجنسانية التمييزية سائدة في المجتمعات على الصعيد العالمي. ولا تزال المرأة غائبة عن مفاوضات السلام وعمليات صنع القرار السياسي، أو على الأقل ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير فيها.

وعلاوة على ذلك، فإن النزاع يعرض النساء والفتيات بشكل غير متناسب للعنف الجنسي والتشريد ويعرقل الوصول إلى العدالة.

ويتطلب تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التزاما لا يتزعزع على نطاق طبقات مجتمعية متعددة. ويجب توجيه الموارد الكافية لتمكين المرأة من الاضطلاع بأدوار قيادية، وينبغي إنفاذ القوانين والسياسات القائمة بصرامة. إن تذليل العقبات الاجتماعية والثقافية الراسخة أمر ضروري ويمكن تحقيقه من خلال حملات التثقيف والتوعية المحددة الأهداف. ولا يمكن المبالغة في تقدير دور الإرادة السياسية في ذلك السياق.



العنف عبر الإنترنت يمنعه من المشاركة في المناقشات والمشاركة في الفضاءات الخاصة أو الحصرية، مما يؤثر على مشاركته الكاملة والمجدية في مجالات تتراوح من التفاوض على اتفاقيات السلام وحتى توطيد السلام والحفاظ عليه. وتأسف كوستاريكا كذلك لأن العنف الجنساني عبر الإنترنت لا يزال ينظر إليه على أنه أقل خطورة من العنف الذي يحدث في العالم الحقيقي.

ثانياً، من الواضح بالنسبة لكوستاريكا أن الدول تقتصر إلى وجود التزام راسخ بتمكين المرأة من الاضطلاع بأنشطة والمشاركة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية، حيث لا تزال هناك فجوة كبيرة في التمويل على الصعيدين الدولي والمحلي. ولسد تلك الفجوة، تدعو كوستاريكا إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويجب على الدول أن تتعاون مع المنظمات النسائية على الصعيد المحلي وأن تعترف بخبراتها وقدراتها، مما يرسى الأساس للتغيير التحولي.

ثالثاً، من واجب الدول تهيئة بيئات آمنة وتمكين للنساء للقيام بعملهن بشكل مستقل وبدون تدخل لا مبرر له، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، والتصدي للتهديدات والعنف والتحرّض على الكراهية ضدهن، على النحو الراسخ في القرار 2493 (2019). ومع ذلك، في عام 2020، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل 35 مدافعة عن حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاع. وينبغي للمجلس أن يعزز مشاركة وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في مجال السلام والناجيات، مع المراعاة التامة لحقوقهن وسلامتهن وكرامتهن والاحتياجات الطويلة الأجل لهؤلاء الأفراد وأسره.

لطالما كان للمرأة صوت. وقد أظهرت النساء قدرة جبارة على القيادة وعملن في الميدان من أجل تحقيق السلام والأمن. ولذلك، ينبغي ألا تركز هذه المناقشة على ما يمكن تقديمه للمرأة، بل على إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتها، والنهوض بأهداف القرار 1325 (2000)، وتكريم الإرث الذي لا يقدر بثمن للنساء اللواتي سبقنني.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لممثلة مملكة هولندا.

التكامل الاقتصادي. كما يجري تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة كشكل من أشكال منع نشوب النزاعات وحلها والتعافي منها.

واتخذت الدول الأعضاء في الرابطة أيضاً خطوات ملموسة معنية بكل منها في جميع مجالات تحقيق السلم والأمن على الصعيد الوطني. وقد زدنا مشاركة المرأة في الاضطلاع بالأدوار العسكرية وأدوار الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، سنت عدة دول أعضاء في الرابطة قوانين وسياسات تهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات في الحالات المتصلة بالنزاع.

وفي الختام، تؤكد الرابطة من جديد دعمها الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا تزال ملتزمين بالعمل الجاد جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة والشركاء في جميع أنحاء العالم لإحداث تغييرات ذات مغزى في السياسات وعلى أرض الواقع على حد سواء. لا يمكننا بناء عالم عادل وشامل للجميع وقادر على الصمود إلا من خلال تمكين المرأة كشريك على قدم المساواة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

**السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية):** لقد توقف النهوض بالمرأة، ولا يزال تمثيلها ناقصاً في العمليات والهيئات الرسمية المتعددة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، لا تزال المرأة تتحمل عبئاً غير متناسب في النزاعات. يجب أن نعمل على وجه الاستعجال لتفادي المزيد من النكسات ونحن نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد القرار 1325 (2000).

وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، إن معظم القرارات المعتمدة تحت مظلة المرأة والسلام والأمن تشجب العنف الجنسي والجنساني بوصفه سلاحاً من أسلحة الحرب. ومع ذلك، لم يدرس المجلس بعد العنف الجنساني عبر الإنترنت ضمن إطاره المعياري، ناهيك عن طابعه الداخلي.

وبينما تواجه النساء والفتيات عوائق جدية أمام الوصول إلى الإنترنت والاتصالات في المناطق الريفية والمتأثرة بالنزاعات، فإن



قد تواجهها المرأة، وفتح مساحات داخل الأحزاب السياسية، وتغيير القوانين، وتحسين وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية والنهوض بالوضع الاجتماعي للمرأة.

ثانياً، للمنظمات المحلية التي تقودها النساء والمنظمات النسوية دور حاسم في النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن بحاجة إلى دعم تلك المنظمات حيث تعمل على كسر الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في عمليات السلام، كما نضطلع بذلك من خلال برامجنا الطويلة الأجل مثل القيادة من الجنوب.

ثالثاً، تهدف مملكة هولندا، من خلال سياستها الخارجية النسوية، إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين في جميع جوانب سياستها الخارجية، في جميع الأوقات، بما في ذلك أوقات الأزمات. ويتطلب ذلك أيضاً التأمل الذاتي والتقييم السليم لسياستنا لأننا جميعاً بحاجة إلى التعلم، ومن المهم ألا نضطلع بجهودنا للنهوض بالمساواة بين الجنسين في عزلة، بل أن نسعى إلى إدماجها في جميع سياستنا.

ولا تزال مملكة هولندا ملتزمة التزاماً قوياً بمشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية. وينبغي أن نقف معاً لتحقيق ذلك والتصدي للمحاولات الرامية إلى عكس مسار التقدم المحرز حتى الآن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة تايلند.

**السيدة هانلوميوانغ (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في البداية، أود أن أشكر البرازيل على هذه المناقشة المفتوحة المهمة وجميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

وتايلند ملتزمة التزاماً كاملاً بالنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. نحن مقتنعون بأن المرأة عامل فعال في التغيير التحولي لتحقيق التنمية المستدامة والسلام. ومع ذلك، وعلى الرغم من جهودنا المستمرة لتعزيز الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يتضح

**السيدة براندت (مملكة هولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم الهامة، وأن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم، وقبل كل شيء، على العمل الذي يقومون به لجعل مشاركة المرأة حقيقة واقعة على أرض الواقع، بل وترجمتها من النظرية إلى الممارسة.

في البداية، ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن قلقنا إزاء أثر العنف المتصاعد على النساء والفتيات في إسرائيل والأراضي الفلسطينية.

وتؤيد مملكة هولندا تأييداً تاماً بيانات الاتحاد الأوروبي؛ ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي استمعنا للتو إلى بيان باسميهما؛ ومجموعة السياسة الخارجية النسوية الموسعة.

إن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إن لم نأخذ في الحسبان أصوات نصف السكان ووجهات نظرهن وتجاربهن الحية. ومع ذلك، ثمة أمثلة قليلة على وجود عمليات سلام شاملة حقاً للجميع. ففي كثير من الأحيان، تقرر ديناميات السلطة الذكورية مسار النزاع وجهودنا لتحقيق السلام والمصالحة.

ولا يسعنا إلا أن نتفق مع الأمين العام - فالمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في بناء السلام يجب أن تكون القاعدة، وليست فكرة ثانوية أو مجرد طموح.

واليوم، نود أن نسلط الضوء على ثلاثة مجالات للعمل وأن نتشاطر بعض المبادرات التي اتخذناها.

أولاً، تلتزم مملكة هولندا بتهيئة بيئة آمنة للمرأة للمشاركة في المجالات السياسية، سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها. وهذا يعني مشاركة جميع الأصوات، بما في ذلك أصوات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ومن خلال صندوق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، ندعم إشراك المرأة في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار في جميع أنحاء العالم، ومساعدة الشركاء على التصدي للحواجز التي

التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا كأداة لحشد الخبرة لدعم الدول الأعضاء في الرابطة في تنفيذ تلك الخطة المهمة.

وأخيراً، تكتسي الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين أهمية حاسمة لوضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن موضع التنفيذ. ويجب علينا أن نواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة لتعزيز بناء القدرات والتقدم التكنولوجي وكفالة إنكفاء الوعي العام والدعم، بغية تهيئة بيئة تمكن المرأة من المشاركة في مسائل السلام والأمن وما بعدها.

وفي الختام، تقف تايلند ثابتة في التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن ملتزمون بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى وأصحاب المصلحة في جهودنا الرامية إلى النهوض بهذه الخطة من أجل مصالح الجميع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختشتاين.

**السيدة أوهري (ليختشتاين) (تكلمت بالإنكليزية):** نرحب بمناقشة اليوم بشأن ركيزة المشاركة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي كان لها تأثير هائل في الميدان منذ إنشائها قبل أكثر من عقدين. لقد كانت النساء في أنحاء كثيرة من العالم عاملاً رئيسياً للتغيير السياسي وأسهمن في تحقيق السلام المستدام بوصفهن حافظات سلام ووسيطات ومحاميات وصحفيات من بين أدوار أخرى. وقد ثبت أن إشراكهن في محادثات السلام أمر لا غنى عنه لاتفاقات السلام الدائمة، وقد اضطلعن بأدوار حاسمة في السياقات الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نرحب على وجه الخصوص بالمنظور المهم لمراعاة الفوارق بين الجنسين الذي تتبعه اللجنة الدولية للصليب الأحمر. إن التصعيد الأخير في حرب غزة يشدد على ضرورة ضمان الاحترام الكامل، في جميع الأوقات، للقانون الدولي الإنساني، وعلى وجه التحديد، حماية المدنيين، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في النزاعات المسلحة.

على الرغم من الإنجازات المهمة في تنفيذ ركيزة المشاركة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم، تظل مشاركة

من تقرير الأمين العام (S/2023/725) أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتعزيز تنفيذه.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نود أن نبرز النقاط الأربع التالية.

أولاً، الإرادة السياسية هي الأساس. يجب أن نواصل تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها المجدية بترجمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى سياسات وبرامج وطنية على جميع المستويات. وبالنسبة لتايلند، فإن تدابيرنا ومبادئنا التوجيهية الوطنية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تضع إطاراً واضحاً لنهج منسق يشمل الحكومة بكاملها، بالشراكة مع المجتمع الدولي. كما نضع حالياً اللمسات النهائية على خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن لزيادة تعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام.

ثانياً، يجب أن نهئى بيئة يمكن فيها للنظاميات المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطريقة مستدامة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، تؤيد تايلند الاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بينما تعتقد أن الخطة الجديدة للسلام يجب أن تركز بقدر أكبر، في جملة أمور، على التعليم والتمكين واحترام نوع الجنس.

ومن خلال جهودنا لتمكين النظاميات وتزويدهن بالمهارات المطلوبة، فإن مشاركة المرأة التايلندية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تزداد، ونتعهد بمواصلة ذلك الاتجاه. وهدفنا لعام 2024 هو مشاركة النساء بحد أدنى نسبته 10 في المائة في السرية التايلندية للهندسة العسكرية الأفقية.

ثالثاً، إن إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنابر الإقليمية له نفس القدر من الأهمية. وفي منطقتنا، اعتمدنا خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن المرأة والسلام والأمن بغية تعبئة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأسرها للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما تم وضع سجل النساء المناصرات للسلام

حقوق الإنسان والأعمال الانتقامية ضدهن، وتشجب أي محاولة لطمس إسهامهن المهم في تحقيق سلام عادل ومستدام ودائم.

وكما أقر تقرير الأمين العام (S/2023/725)، تواجه المرأة المشتغلة بالعمل السياسي أيضا سوء المعاملة والمضايقة أو العنف عبر الإنترنت وخارجها بمعدل ينذر بالخطر - وهي ظاهرة تؤثر، للأسف، على المرأة على جميع مستويات المشاركة السياسية وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقتنا. فعلى سبيل المثال، وفقا لدراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي، فمن بين عضوات البرلمان في أوروبا كان أكثر من النصف هدفا لهجمات تتسم بالتحيز الجنسي على الإنترنت، في حين عانى ربعهن تقريبا من العنف الجنسي خلال فترة ولايتهن. إن حماية المرأة من التخويف والعنف عامل رئيسي في تمكينها ويمكنها من الاضطلاع بدور نشط بوصفهن من عوامل التغيير. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا تحقيق التمثيل المتساوي للمرأة في المناصب القيادية، وهو شرط أساسي مسبق لإقامة عالم يسوده السلام والعدالة ويستوعب الجميع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

**السيدة بافوتا - ديسلانديس (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة وأشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم. تؤيد لاتفيا البيانين اللذين ألقى بهما باسم الاتحاد الأوروبي وممثل كندا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن

على مدى السنوات الـ 23 الماضية، تطورت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للاعتراف بالآثار غير المتناسبة للنزاع على النساء والفتيات والدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في تحقيق السلام والأمن المستدامين. وتدعو الخطة إلى بذل جهودنا الجماعية لمعالجة الحالات الأليمة للنساء والأطفال، وبشكل أكثر إلحاحا في الشرق الأوسط والسودان وسورية وإيران وأفغانستان، وفي الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا - والقائمة تطول.

وتدعونا الخطة أيضا إلى التكيف مع المشهد المتغير للسلام والأمن. لقد تناول المتكلمون الذين سبقوني جوانب مختلفة من المرأة

المرأة على قدم المساواة والكاملة والهادفة هي الاستثناء وليس القاعدة. وكثيرا ما يكن من أنشط عوامل التغيير على مستوى القواعد الشعبية، ويواجهن بشكل روتيني ممارسات تمييزية تستبعدهن من العمليات الرسمية، مثل محادثات السلام والمفاوضات. إن ترجمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من النظرية إلى الممارسة يعني تمكين جهات فاعلة لا يزال حقها المشروع في المشاركة مهملًا ويجري تجاهله. وللقيام بذلك، يجب أن نستمع إلى المرأة ونستثمر فيها ونشركها في جميع عمليات صنع القرار، بما يتماشى أيضا مع توصيات الخطة الجديدة للسلام والرؤية الجديدة لسيادة القانون. واستشرافا للمستقبل، يجب أن نكفل اعتراف الميثاق من أجل المستقبل بدور المرأة الحاسم الأهمية في نزع السلاح على الصعيد العالمي وصون السلم والأمن الدوليين وزيادة تعزيز هذا الدور.

تقف المدافعات عن حقوق الإنسان، مثلهن مثل مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني اليوم، في الخطوط الأمامية للنضال من أجل حقوق المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. إنهن يعملن في سياق حروب يغلب عليها الطابع الذكوري لمواجهة قرون من التمييز والعنف الذي تواجهه النساء والفتيات. ومن خلال توثيق انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإنهن يساهمن في المساءلة والعدالة، فضلا عن عمليات السلام التي تولي الاهتمام الواجب لنوع الجنس. وتشدّد المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، في تقريرها الأخير، على العمل الحاسم الذي تقوم به المرأة في اليمن وسورية وميانمار في هذا الصدد. مع ذلك، ونظرا لمشاركتهم المهمة في حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، فإنهن يواجهن مخاطر جسيمة تتمثل في الانتقام والعنف. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لم يحرز المجتمع الدولي تقدما يذكر في تحسين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في البيئات المتأثرة بالنزاع. وتدين ليختشتاين تزايد الهجمات على المدافعات عن

وأشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه الخطة المهمة، التي، على الرغم من تطورها المعياري والعدد الكبير من خطط العمل المعتمدة في مناطق مختلفة من العالم، لا يزال أمامها طريق طويل يتعين قطعه لتحقيق المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة في جميع مجالات المجتمع.

وفي إسبانيا، تركز خطة العمل للسياسة الخارجية النسوية 2023-2024 على تحقيق نتائج ملموسة في مجال التمييز الجنساني وتنشئ آليات للتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية والمساءلة.

وفيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نعتقد أن هناك مسألتين أساسيتين، وأود أن أسلط الضوء عليهما. الأولى هي المنع، الذي ينطوي على إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الكامنة وراءها، مثل عدم المساواة بين الجنسين، من خلال جلب المزيد من النساء إلى مناصب السلطة السياسية والاقتصادية والأمنية. ويمكن أن يؤدي التدريب أيضا دورا وقائيا هاما، وأود أن أسلط الضوء على نظام الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري الجنساني، وهو دورة تدريبية بشأن اتباع نهج شامل إزاء المسائل الجنسانية في عمليات السلام، تقودها وزارتا الدفاع والخارجية في إسبانيا وهولندا، وتم من خلالها تدريب ما يقرب من 1 000 شخص من أكثر من 50 جنسية. وعلاوة على ذلك، نحن راضون جدا عن النتائج التي تحققت من خلال مبادرة تدريبية جديدة نظمتها وزارة الدفاع الإسبانية، وهي أول دورة تدريبية بشأن مستشاري الشؤون الجنسانية في عمليات السلام. وقد أجريت الدراسة عبر الفضاء الافتراضي باللغة الإسبانية، وحضرها أكثر من 3 000 طالب من 23 بلدا.

وفي الآونة الأخيرة، عملت إسبانيا أيضا على مشاريع تقارب إقليمية للوساطة، تركز على دور المرأة. وعلى الصعيد الأيبيري - الأمريكي، أنشأنا، بالاشتراك مع المكسيك وإثني عشر بلدا في المنطقة، الشبكة الأيبيرية - الأمريكية للوسيطات، التي تسعى إلى توفير التدريب وإنشاء لجنة من الخبرات في مجال الوساطة. ولتحقيق أهداف مماثلة، نعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

والسلام والأمن - اسمحو لي أن أتطرق إلى الصلة بين المرأة والأمن والمناخ. ففي مناطق في جميع أنحاء العالم، يزيد تغير المناخ من التهديدات للسلام والأمن. ويتسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات والجفاف في خسائر في سبل العيش. وتؤدي زيادة التنافس على الموارد إلى تصعيد التوترات إلى نزاعات في المناطق التي تعاني بالفعل من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومرة أخرى تكون النساء أول المتضررين. وتعتمد النساء الريفيات ذوات الدخل المنخفض على الموارد الطبيعية، وهذا يجعلهن عرضة للتغيرات في توافر تلك الموارد.

وفي البلدان التي تستطيع فيها المرأة التغلب على الحواجز التي تحول دون مشاركتها، فإنها تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلام والأمن، والمجتمعات القادرة على التكيف مع المناخ، والإدارة المستدامة للموارد. وقد شهدنا ذلك يحدث في سيراليون والسودان وكولومبيا والسلفادور وإكوادور.

لقد اتخذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) قبل 23 عاما. وفي عام 2015، أقر المجلس بآثار تغير المناخ على السلام والأمن، ولكنه لم يدرج في ولاية بعثة لحفظ السلام تقييمات مخاطر تغير المناخ المراعية للاعتبارات الجنسانية. ونسلط الضوء أيضا على نهج صندوق بناء السلام، الذي نساهم فيه بانتظام. ففي العام الماضي، استثمر الصندوق موارد تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في التكيف مع تغير المناخ. ونرحب بتلك الخطوات ونشجع المجلس على زيادة إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأمامنا جميعا الكثير من العمل لكفالة أن تصبح مشاركة المرأة في السلام والأمن حقيقة واقعة وممارسة، وليس مجرد نظرية، ولاتفيا ملتزمة بذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

**السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):** تؤيد إسبانيا البنايين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

والحماية والمنع والإغاثة والتعافي - في برامجنا وسياساتنا الوطنية. وعندئذ فقط سيصبح الإطار المعياري القوي للمرأة والسلام والأمن أداة حاسمة لمنع نشوب النزاعات وحلها وإحداث تغيير تحويلي عبر جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

وتعمل كازاخستان باستمرار على تعزيز دور المرأة في الحياة الاجتماعية - السياسية وتحقيق أعلى المعايير الدولية في السياسة الجنسانية. إن المساواة بين الجنسين هي إحدى الأولويات الرئيسية للإصلاحات السياسية والديمقراطية الواسعة النطاق الرامية إلى بناء كازاخستان جديدة، ديمقراطية عادلة اجتماعياً تقوم على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب وكفالة ظروف متساوية للجميع. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً في معالجة المسائل الجنسانية على عدة جبهات، وحسننا مؤشراتنا للمساواة بين الجنسين بنسبة 60 في المائة، واستحدثنا تخصيص حصص 30 في المائة للنساء والشباب في البرلمان والهيئات التمثيلية المحلية، وزدنا نسبة المدراء من النساء في الشركات المملوكة للدولة إلى 30 في المائة أيضاً.

ونحن ننفذ خطة العمل الوطنية الأولى بشأن القرار 1325 (2000) للفترة 2022-2025، وهي استراتيجية تشمل الحكومة بأكملها وضعت من خلال مشاورات شاملة للجميع مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وستسهم خطة العمل كذلك في زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات، ونشرها في عمليات الأمم المتحدة للسلام، وتحسين التدريب الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية للقوات المسلحة وقوات الأمن. لدينا إرادة سياسية قوية، وكل الموارد اللازمة، وخطة للرصد والتقييم قائمة على النتائج لتحقيق تلك الأهداف. كما انضمنا مؤخراً إلى ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني الذي أطلقه أصحاب مصلحة متعددون خلال منتدى جيل المساواة في عام 2021.

ويجب تعزيز الجهود الوطنية بالتزامات على الصعيد الإقليمي. وفي هذا السياق، أنشأت بلدان وسط آسيا الخمسة، بدعم من الأمم المتحدة، تجمع القيادات النسائية لإيجاد سبل فعالة لتحقيق كامل الإمكانيات الإبداعية وإمكانات صنع السلام للمرأة في جميع أنحاء وسط آسيا.

والمسألة الثانية التي أود أن أسلط الضوء عليها هي حماية النساء في سياقات الأزمات، بما في ذلك في البيئة الرقمية، وهي أفضل أداة لتمكين مشاركتهن. ونحن نشيد بشجاعة المدافعات عن حقوق الإنسان، اللواتي يواصلن رفع أصواتهن على الرغم من التهديدات والترهيب اللذين يتعرضن له. وفي إسبانيا، مثلت النساء نصف ما يزيد على 400 مدافع عن حقوق الإنسان استفادوا من برنامج الحماية والمأوى المؤقت للمدافعين عن حقوق الإنسان. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على أننا قمنا بإجلاء حوالي 2 000 امرأة أفغانية، بمن فيهن مدافعات عن حقوق الإنسان وقاضيات وصحفيات، ونعمل مع بلدان أخرى وممثلي المجتمع المدني لتقديم طالبان إلى آليات العدالة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، من أجل صياغة خطة عملنا الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن، ستأخذ إسبانيا في الاعتبار آراء المرأة الأوكرانية، بغية دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ذلك البلد.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة، يجب أن نحمي النساء العاملات في مجال بناء السلام بحزم أكثر من أي وقت مضى حتى يتوقف اعتبار الخطة وعداً وتصبح حقيقة واقعة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

**السيد عبدوشيف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** نشيد برئاسة البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن المكرسة لمشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين. كما نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما سامي بحوث، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سيولياريك إيغر، وممثلي المجتمع المدني على إحاطاتهم المتعمقة والثاقبة، والتي تعكس الحاجة الملحة لزيادة دور المرأة في تعزيز السلام والحفاظ عليه في جميع أنحاء العالم.

ونقر بأنه على الرغم من إحراز تقدم كبير، لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه من أجل التنفيذ الكامل لولاية المرأة والسلام والأمن. ويجب أن نسد الفجوة بين الأقوال والعمل الفعلي، وأن ندمج بالكامل الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن - وهي المشاركة



غياب المرأة عن عمليات السلام يطيل أمد العنف وعدم الاستقرار ويجعل من الصعب بناء مجتمعات منصفة يسودها السلام. ولتغيير ذلك، من الضروري اعتبار النساء عوامل نشطة للتغيير وليس ضحايا سلبيين. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تعزيز إدراج منظور جنساني في جميع قراراته وسياساته وكفالة أن يعكس كل قرار وكل إجراء يتخذه التزاما حقيقيا بالمساواة بين الجنسين.

وقد اضطلع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن بالفعل بعمل حاسم بشأن تحليل المجلس فيما يتعلق بحالة النساء والفتيات والمسائل الجنسانية على أرض الواقع، وقدم المعرفة والمعلومات والتوصيات المستهدفة. ويسهم ذلك العمل إسهاما ملحوظا في وضع سياسات واستراتيجيات ومبادرات أنجع في تعزيز المساواة القائمة على نوع الجنس وضمان حقوق النساء والفتيات في حالات النزاع. ومع ذلك، من المهم أن تشر توصيات الفريق بصورة منتظمة وأن تعلن على الملأ بغية تهيئة الدعم اللازم وضمان أن تتمكن جميع الأطراف - كلنا - من دعمه في عمله. إنها ليست مسألة امتثال للمتطلبات القانونية فحسب، بل وتهيئة عالم يمكن فيه للنساء والفتيات أن ينجحن بدون خوف من العنف والتمييز.

وتأتي أولويات الأمين العام للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال العقد الحالي في لحظة حاسمة لإحداث تغيير كبير. وفي ذلك الصدد، من الضروري تماما ضمان التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام وحفظ السلام. من الأساسي أن يتلقى بناء السلام من النساء والشباب، فضلا عن منظماتهم ومبادراتهم، التمويل الكافي. ومن الأهمية بمكان بنفس القدر أن تكون النساء المقدمات عوامل للتغيير في البيئات المتأثرة بالنزاع. ويمكننا جماعيا أن نبني عالما يمكن أن تكون فيه المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في صنع القرار المتعلق بالسلام والأمن هي القاعدة وليس الاستثناء.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**السيدة آل ثاني (قطر):** السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة

وعلى الصعيد الإقليمي، يركز بلدنا على أفغانستان من خلال نهج متعدد الأبعاد لمنع نشوب النزاعات وحلها، والتعافي، وإعادة الإدماج، والمساعدة الإنسانية. إن عدم الحصول على تعليم جيد وشامل، لا سيما في المناطق الريفية، هو العقبة الرئيسية أمام تمكين المرأة. ولذلك، تواصل كازاخستان، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ برنامج لتعليم الفتيات الأفغانيات في جامعاتها. ونشجع البلدان المانحة على تخصيص عدد أكبر من المنح الدراسية للنساء والفتيات من البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتساهم كازاخستان أيضا ماليا في برنامج إقليمي لوسط آسيا وأفغانستان، ومبادرة تسليط الضوء التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدة مبادرات إقليمية مهمة أخرى. وستواصل كازاخستان دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والجهود المتعددة الأطراف لتحقيق المساواة بين الجنسين والمجتمعات السلمية والحكم الشامل للجميع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية الدومينيكية.

**السيدة سيدانو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية):** بعد الإبادة الجماعية في عام 1994، مثلت النساء أكثر من 60 في المائة من السكان في رواندا وواجهن المهمة الضخمة المتمثلة في إعادة بناء دولة دمرت. فقيادتهن وجهودهن الدؤوبة لم تغير النسيج الاجتماعي للبلد فحسب، بل أرست أيضا الأساس للسلام الدائم والمصالحة الوطنية. وفي أفغانستان، حيث حالتهن كارثية ومقلقة جدا، تواصل النساء الكفاح ضد الاضطهاد ومن أجل الدفاع عن حقوق الإنسان. وعلى الرغم من العقبات وبغض النظر عن حجم التحديات التي نواجهها، لا تزال المرأة صامدة.

ولا تزال النساء والفتيات أهدافا للعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، الذي لا يدمر الحياة فحسب، بل يقضي أيضا على الثقة في المؤسسات ويقوض الثقة في مؤسسات السلام. ويجب أن نتسلح بشعور من الإلحاح والتصميم بغية ضمان تقديم الجناة إلى العدالة وحصول الضحايا على الدعم والحماية التي يستحقونها. إن



توفير التعليم الجيد التحويلي والشامل للجميع والمنصف للنساء والفتيات كأداة أساسية لبناء السلام والحماية والتمكين.

وفي نفس السياق، تقوم مؤسسة التعليم فوق الجميع في دولة قطر، بتنفيذ مبادرات تضمن بناء القدرات للشباب والشابات والفتيات المتضررين من النزاع من خلال برنامج حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة ليصبحوا عناصر فعالة للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم. ويسرني أن أذكر هنا أيضا بالمبادرة الهادفة لبناء قدرات الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال العمل الإنساني، بقيادة منظمة أيادي الخير نحو آسيا، ومؤسسة التعليم فوق الجميع بدولة قطر لتعزيز قيادة ومشاركة الشباب، بما في ذلك الشابات، على الأصعدة الوطنية والمحلية والدولية.

كما أطلقت دولة قطر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة التعليم فوق الجميع، مبادرة "النساء في مناطق النزاع" لدعم النساء والفتيات في سياقات النزاع والأزمات.

إن دولة قطر ملتزمة أيضا بمتابعة تنفيذ النتائج الرئيسية التي صدرت عن المؤتمر العالمي الرفيع المستوى بشأن الشباب ومسارات السلام، الذي استضافته دولة قطر، بالتعاون مع كولومبيا، وفنلندا، والأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2022. وشمل ذلك الاستراتيجية الخمسية بشأن الشباب ومسارات السلام، والمبادئ التوجيهية لدعم تفعيل الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، مع التركيز بشكل خاص على الدور الحيوي الذي تضطلع به الشابات.

وختاماً السيد الرئيس، أود أن أعيد التأكيد على التزام دولة قطر بمواصلة الدعم الفعال والمشاركة في الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ناميبيا.

**السيدة إيلينا (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية):** لقد اتخذ القرار 1325 (2000) قبل 23 عاما برؤية واضحة: تعزيز مشاركة المرأة

والسلام والأمن. كما أقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وممثلتي المجتمع المدني على توصياتهم القيمة صباح اليوم.

نجتمع هنا وأكثر من 2.3 مليون إنسان في قطاع غزة يعيشون كارثة إنسانية تتحمل النساء القدر الأكبر منها. وبحسب التقارير الأمامية بلغ عدد الضحايا أكثر من 5 000 شخص، منهم 1 300 من النساء. وعليه، تعرب دولة قطر عن إدانة كافة أشكال استهداف المدنيين، خاصة النساء والأطفال، وترفض رفضاً قاطعاً الحصار الشامل الذي يمنع الاحتياجات والخدمات الأساسية للبقاء على قيد الحياة. وتؤكد ضرورة تيسير وصول المساعدات الإنسانية على نحو فوري وآمن وبدون عوائق. كما تجدد دعوتها جميع الأطراف إلى خفض التصعيد وصولاً إلى الوقف التام لإطلاق النار والإفراج الفوري عن جميع الأسرى خاصة المدنيين.

ترحب دولة قطر بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725). ونؤكد مجدداً التزامها بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفقاً لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقرارات اللاحقة. إن المشاركة النشطة والفعالة للمرأة في صنع السلام، تسهم بشكل كبير في تحسين النتائج المتوخاة أثناء النزاع وبعده.

عملت دولة قطر على تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية في الدولة؛ حيث بلغت مشاركة المرأة القطرية مستوى الريادة بين دول المنطقة. كل ذلك بفضل سياسة حكومية واضحة المعالم عززت دور المرأة وخلقت لها الفرص لتقديم إسهامات كبيرة على المستوى الوطني والدولي.

إن دولة قطر، باعتبارها عضواً فاعلاً في لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، تفخر بإسهامها الفعال في الاجتماع الذي عقدته اللجنة في 14 أيلول/سبتمبر حول دور التعليم في بناء السلام، وذلك في سياق اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات الذي يصادف 9 أيلول/سبتمبر من كل عام. وقد دعت الدول الأعضاء إلى ضمان

التعليم والفرص الاقتصادية ومن مشاركتها السياسية. وهذه المقاومة لتمكين المرأة تعوق التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، مما يديم أوجه عدم المساواة.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) في عام 2025، نقدر التعميم الواسع النطاق للقرار 1325 (2000) وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأحثنا جميعاً على ترجمة الأقوال إلى فوائد ملموسة بوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية شاملة والاستثمار في بناء القدرات والميزة المراعية للمنظور الجنساني وسن إصلاحات قانونية وسياساتية تشمل استخدام الحصص والأهداف والحوافز لزيادة مشاركة المرأة وتعزيز البيئات الداعمة وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لتتبع التقدم المحرز. ومن شأن تلك التدابير مجتمعة تمكين مشاركة المرأة مشاركة نشطة في عمليات السلام والأمن مع حماية رفاهها وتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بأهداف المبادرات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

**السيدة زاكرياس (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ بشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم وآرائهم الثمينة جداً هذا الصباح.

تؤيد البرتغال البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

من الضروري دراسة القرار 1325 (2000) وتقييم التطور في الأبعاد المتعددة التي يغطيها: تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار، والمساواة بين الجنسين، وحماية النساء والفتيات من العنف أثناء النزاع وبعده، واعتماد منظور جنساني لمنع وتخفيف أثر النزاعات على النساء والفتيات. وهناك مبادرات ملحوظة عززت تحقيق بعض تلك الأهداف، مثل الالتزام المشترك بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي وقعته حتى الآن 16 من الدول الأعضاء التي نالت عضوية مجلس

في الجهود والعمليات الرامية إلى السعي إلى تحقيق السلام والأمن، والتمكين من منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ودعم حماية المرأة في حالات النزاع وغير النزاع، ووضع المرأة ليس بوصفها ضحية فحسب، بل أيضاً كطرف فاعل رئيسي في وضع سياسات وبرامج للسلام والأمن تستجيب للمنظور الجنساني.

ويرتكز التزام ناميبيا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على تقديرنا الكامل لإمكانية تطبيق الخطة في جميع الحالات - في غير حالات النزاع وحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع - لأنها تعزز المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في عمليات السلام وجهود التنمية على جميع المستويات، فضلاً عن أنها تدعو إلى توفير تكافؤ الفرص وتمتع الجميع بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

وتدين ناميبيا المعاناة المستمرة والعنف وإساءة معاملة النساء والأطفال في جميع النزاعات المحتملة في أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، تؤكد ضرورة إنهاء الأعمال القتالية في جميع النزاعات وزيادة التركيز على عمليات السلام ومواصلة دعمها من خلال الحوار والدبلوماسية. وفي هذه العمليات، لا ينبغي مناقشة مسألة المرأة باعتبارها مجرد ضحية، بل باعتبارها صاحبة مصلحة مباشرة. فإسهامها في إيجاد حلول للسلام والأمن أمر أساسي ويجب تشجيعه. وكأداة عملية لدعم ذلك، أطلق بلدي، في الفترة التي سبقت الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، "مركز ناميبيا الدولي للمرأة من أجل السلام" لمواجهة التحدي المتمثل في وضع تصور أفضل لمفهوم تأثير المرأة في عمليات السلام وتفعيله.

وليتسنى التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا بد أيضاً من مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول والمجتمعات. ولن يساعد إدماج المرأة في المؤسسات الأمنية التقليدية وحدها في تحسين الثغرات في التنفيذ. ويشكل التراجع المستمر عن حقوق المرأة عقبة كبيرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. ويواصل التمييز والأعراف الثقافية والتحيزات المنهجية الحد من حصول المرأة على

المشاركين في بعثات حفظ السلام الدولية، إلى جانب نشر مدونات قواعد السلوك.

في الختام، أود أن أشدد على أن ضمان المشاركة المجدية للمرأة في الحياة العامة وصنع القرار ليس التزاماً أخلاقياً فحسب، بل هو أيضاً محرك أساسي للسلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة مصر.

**السيدة رزق (مصر) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للبرازيل على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة، التي تزداد أهميتها باطراد على خلفية انتشار النزاعات التي تخلف آثاراً غير متناسبة على النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ويشكر وفد بلدي أيضاً مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم في هذا الصباح، ونحيط علماً بتقرير الأمين العام (S/2023/725) والتحديثات الواردة فيه.

نشعر بالقلق البالغ والجزع إزاء الزيادة الهائلة بنسبة 50 في المائة تقريباً في عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في ما يصفه التقرير بـ "بلدان متأثرة بالنزاعات" مقارنة بعام 2017. وقد تكون تلك النسبة أعلى بكثير إذا أخذنا في الاعتبار عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في حالات النزاع المسلح. وكما ورد في الإحاطة المقدمة في افتتاح الجلسة وكما سمعنا خلال الأيام القليلة الماضية في القاعة، شهد عام 2023 اندلاع المزيد من النزاعات والحروب التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، ولا سيما المواجهات المسلحة في السودان ونتيجة للعدوان الحالي الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على السكان المدنيين في غزة، مما أسفر عن مقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء، معظمهم من النساء والأطفال. ويزداد العدد يومياً مع استمرار قصف غزة من جانب القوات الإسرائيلية، في انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكل ذلك يُركب من دون عقاب.

إن موضوع المناقشة المفتوحة لهذا العام هو "مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين: من النظرية إلى التطبيق". وتلتزم مصر،

الأمن، والاستراتيجية الموحدة للتكافؤ بين الجنسين للنساء في عمليات حفظ السلام، والتحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطيات.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات هائلة، حيث أن التمثيل الناقص للمرأة في مجالي السلام والأمن لم يتغير كثيراً. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق تمثيل متوازن بين الجنسين، فإن إشراك المرأة في محادثات السلام غير الرسمية لا يزال في بدايته أو منعدها تماماً. وانخفضت النسبة المئوية للنساء المشاركات في محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين. ولا تزال النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تتضمن أحكاماً بشأن المساواة بين الجنسين أو حقوق المرأة ضئيلة. ولذلك، يتعين علينا مضاعفة جهودنا لتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة بوصفها مفاوضة في مجال السلام ووسيلة في اتفاقات السلام وموقعة عليها.

ثانياً، في عالم تمزقه المزيد والمزيد من النزاعات والأزمات في جميع أنحاء العالم، من الضروري ضمان ترجمة المبادرات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى تغييرات ملموسة بالنسبة للإناث على المستوى المحلي وضمان سلامتهن، بما في ذلك لمن هن أكثر عرضة للعنف كالدفاعات عن حقوق الإنسان والصحفيات. فحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع أمر أساسي، ونحن بحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستجابة بفعالية للتهديدات الأمنية المتزايدة.

وفي البرتغال، نعكف الآن على إعداد خطة عملنا الوطنية الرابعة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وما فتئنا ندمج أبعاد القرار 1325 (2000) في جميع مجالات النشاط السياسي، مما أسفر عن عدة استراتيجيات وطنية بشأن المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنساني والقضاء عليه، كان لها الأثر على سياستنا الخارجية في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وفي تعاوننا الإنمائي. ونعتقد أن تمكين النساء والفتيات يتطلب تركيزاً خاصاً على التعليم الذي يجب أن تكمله حملات توعية تشمل أيضاً الرجال والفتيات بغية تفكيك القوالب النمطية والتحيزات الجنسانية. وقد التزمنا بزيادة عدد الدورات التدريبية بشأن المرأة والسلام والأمن، ولا سيما لقوات المفزة الوطنية أو الأفراد

وإذا أردنا أن ننقل من النظرية إلى التطبيق، يتعين على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده لزيادة الاستثمار في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتمكين النساء والفتيات وفي بناء قدراتهن وقدرتهن على الصمود وقيادتهن لتمكينهن من العمل كعوامل للتغيير في حالات النزاع وما بعد النزاع. والأهم من ذلك، نحن بحاجة إلى تنفيذ ركائز الوقاية والحماية، حيث من الواضح أننا نفشل بشكل جماعي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

**السيدة لوك (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية):** ترحب إستونيا بمناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وتؤكد تقانيها في النهوض بتلك الخطة.

وتؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد انقضى ما يقرب من ربع قرن منذ اتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أننا عالمياً بعيدون عن تحقيق المساواة بين الجنسين. والواقع أننا نتراجع إلى الوراء، كما يشير تقرير الأمين العام (S/2023/725). إن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتطلب جهوداً جامعة وشاملة. غير أن تلك الجهود تتألف من خطوات صغيرة يتعين علينا اتخاذها كل يوم وفي كل مكان. ونحن جميعاً مسؤولون عن تحقيق المساواة بين الجنسين وعن تنفيذ القرار 1325 (2000)، كل منا بطريقته الخاصة.

وتعكف إستونيا حالياً على وضع استعراض منتصف المدة لخطة عملها الوطنية الثالثة لتنفيذ القرار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وهو يتضمن إشارات إلى مشاركة المرأة في حفظ السلام ومفاوضات السلام من خلال الأنشطة المخطط لها لزيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية، فضلاً عن مشاركتها في الخدمة العسكرية. وقد عقد المؤتمر الدولي السنوي المعني بالمرأة والسلام والأمن مؤخراً في تالين وركز هذا العام على أوكرانيا. وعلى الرغم من الفظائع التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية والمرترقة المنتسبون إليها ضد النساء والفتيات في أوكرانيا، نود أن نشيد بالقيادة المذهلة التي أظهرتها النساء الأوكرانيات من خلال

بوصفها من المؤيدين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بمبدأ الخطة على النحو الوارد في القرار 1325 (2000) بشأن مشاركة المرأة بصورة متكافئة وانخراطها الكامل في صون وتعزيز السلام والأمن والحاجة إلى زيادة دورها في صنع القرار بشأن منع نشوب النزاعات وحلها. ونكرر هنا ما ينص عليه القرار بشأن الحاجة إلى التنفيذ الكامل والشامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان اللذين يحميان حقوق النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك جهود وعمليات بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وفي هذا الصدد، ولأغراض عملية، وللانتقال من النظرية إلى التطبيق، تؤكد مصر الأهمية المحورية لضمان التوازن المطلوب في تنفيذ الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهي الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش، مع ضمان المسؤولية الوطنية والأولويات الوطنية ومراعاة الخصائص الثقافية والاجتماعية لمختلف البلدان في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد انتهاء النزاع على امتداد سلسلة السلام وفي الانتقال نحو التنمية.

وفي سياق الأمم المتحدة، ما فتئت مصر تؤيد منذ الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة القرارات المتعلقة بإجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسين بهدف تعزيز نهج على نطاق المنظومة لتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء هذه الأعمال الشنيعة غير القانونية ووضع حد لها. ويعكس ذلك الإرادة السياسية على أعلى مستوى لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسين في عمليات الأمم المتحدة، إذ كان رئيس مصر من أوائل القادة الذين انضموا إلى مبادرة منتدى القادة في ذلك الصدد.

وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم مصر التزاماً كبيراً بإدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السياق الأفريقي، مع مراعاة خصوصيتها. ونحن نعمل على القيام بذلك من خلال مركز القاهرة لحل النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا وتوفير برامج التدريب والتوجيه السياسي لمختلف البلدان الأفريقية ومناصرة دور الاتحاد الأفريقي في النهوض بهذه الخطة.

ولا تزال القيادة النسائية بحاجة إلى الاعتراف. وتشيد جميع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن بالتجارب الفريدة للمرأة، التي ينبغي أن تعمل على إشراكها في صنع السياسات بدلا من تركها يُنظر إليها على أنها مجرد ضحية للنزاع المسلح. وللإجراءات التي تعوق مشاركتها السياسية وتحد من نشاطها العام أثر سلبي على منع الأزمات والانتعاش بعد انتهاء النزاع. ويجب علينا أن نسخر الموارد غير المستغلة للنساء القويات كعوامل للتغيير. والتدابير السياسية والمالية أساسية لحماية حقوق المرأة وتعزيز دورها، بما في ذلك في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية، وآليات الحماية الكافية والفعالة ضرورية لضمان مشاركتها مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة في عمليات السلام والأمن.

وقد شهدنا، بصفتنا جارا مباشرا لأوكرانيا، كيف أن العدوان الروسي عليها سلط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المدافعات عن حقوق الإنسان. وقد كانت المرأة الأوكرانية في طليعة الجهود الإنسانية ودعت بلا كلل إلى حماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ووقفت بقوة ضد جهود روسيا لتقويضها. ومن الضروري ضمان استمرار مشاركتها في جميع العمليات التي تؤثر على حياتها وأمنها وحرياتها وحقوقها، مع توفير الحماية اللازمة لها، بما في ذلك حمايتها من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتؤكد بولندا، باعتبارها البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين الأوكرانيين، التزامها الثابت بهذه المسألة.

إن بولندا تقترب من نهاية خطة عملها الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تركز على زيادة وجود المرأة في قطاع الأمن وفي بعثات حفظ السلام. وتشمل أهدافنا أيضا بناء قدرة المرأة على المشاركة في منع نشوب النزاعات ومفاوضات السلام والوساطة، فضلا عن التصدي للحوادث المحتملة التي تواجهها في عمليات التوظيف والمشاركة ونطاق المشاركة في عمليات السلام. ونتيجة للإجراءات التي اتخذناها، فإن مشاركة المرأة في البعثات الأجنبية، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات الاتحاد الأوروبي، تتزايد

القيام بأدوار حازمة في الساحات السياسية والعسكرية والإنسانية في مقاومة حرب روسيا الشنيعة. ويجب على روسيا أن تسحب فوراً ومن دون قيد أو شرط جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. إن إستونيا تتضامن بلا كلل مع أوكرانيا وتعيد التأكيد على أن المرأة قوة دافعة للتغيير.

ومشاركة المرأة وقيادتها بصورة كاملة وعلى قدم المساواة وعلى نحو هادف هما السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام ودائم. وعلى ذلك، ينبغي أن ينصب تركيزنا الرئيسي على منع نشوب النزاعات بدلا من التعامل مع عواقبها. وفي ذلك الصدد، لا يمكن أن يحدث تغيير بدون مشاركة الرجال والفتيان بوصفهم مساهمين حاسمين.

ويساورنا قلق بالغ إزاء أثر الأعداد المتزايدة من النزاعات العسكرية على حالة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. إننا نتابع التطورات في إسرائيل وغزة بقلق بالغ. وندين هجمات منظمة حماس الإرهابية الوحشية على إسرائيل. ويجب أن يكون حل هذه الأزمة متماشيا تماما مع القانون الدولي الإنساني، وينبغي أن تكون حماية المدنيين أمرا حتميا.

إن إستونيا معجبة بشجاعة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم وقدرتهن على الصمود في سعيها المشترك لبناء مجتمعات آمنة وقادرة على الصمود وشاملة وسلمية، وستواصل دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف ومكاتب الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبالأطفال والنزاع المسلح في أنشطتهما.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

**السيد ساكوفيتش (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد بولندا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

ونشكر البرازيل على استضافة مناقشة اليوم ونأمل أن تكون حافزا لإحراز تقدم كبير في تعزيز إدماج المرأة في جميع جوانب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، إذ تقترب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار التاريخي 1325 (2000).



تواجه سلوفاكيا تحديات خاصة بها، ولكن عندما يتعلق الأمر بتمكين المرأة في الداخل ومساعدتها في الخارج، فإنها لا تدخر جهداً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فقد نفذت الحكومة السلوفاكية أول خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن للفترة من 2021 إلى 2025. كما أن الارتفاع الأخير لتمثيل النساء في الجيش بنسبة 22 في المائة بين المجندين الجدد يزيدنا تشجيعاً. ويبلغ تمثيل المرأة في صفوف القوات المسلحة اليوم حوالي 15 في المائة. ونعتقد أن ذلك الاتجاه سيستمر وسيُسفر عن زيادة في عدد النساء اللاتي يخدمن بصورة فعلية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، حيث تسجل سلوفاكيا حضورها الأكبر، نود أن نعلن بفخر أيضاً أننا قد عيّنا للمرة الأولى، امرأة سلوفاكية لمنصب قائد قوة الطوارئ، مما يجعلها ثاني امرأة تشغل ذلك المنصب طوال تاريخ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وفي هذا الصدد، أغتتم هذه الفرصة لأبلغ الجميع بأن رئيسة سلوفاكيا، السيدة زوزانا تشابوتوفا، قررت أمس ترقية العقيد بيانا هانوشنيكوفاً إلى رتبة عميد، مما يجعلها أول امرأة على الإطلاق تصل إلى مرتبة جنرال في سلوفاكيا.

وتدعم سلوفاكيا أيضاً النساء في الخارج، كون منظور مناصرة حقوق المرأة أصبح اليوم جزءاً لا يتجزأ من جميع جهودنا المتعلقة بمشاريع المساعدة الإنمائية، ولذا تضع سلوفاكيا النساء والفتيات في محور هذه المشاريع. وهدفنا واضح وبسيط: المجتمعات التي تُكفل فيها سلامة المرأة وحقوقها بالكامل هي، ببساطة، مجتمعات أكثر سلاماً وازدهاراً. إنها معادلة تعود بالفائدة على الجميع. ولن تدخر سلوفاكيا جهداً لضمان أن يتحوّل ذلك الهدف إلى حقيقة.

من المؤسف أن يستمر تأثير المرأة بحالات النزاع بشكل غير متناسب على الرغم من إسهامها الكبير في منع نشوب النزاعات وحلها. وندين بشدة الاستمرار في استخدام العنف الجنسي ضد النساء والفتيات كأسلوب من أساليب الحرب، بما في ذلك على يد الاتحاد الروسي في عدوانه على أوكرانيا. كما نرحب بجميع التدابير الفعالة التي اعتمدت

تدريباً. وقد قمنا بحملات ترويجية وإعلامية واسعة النطاق أسفرت عن إدماج التزامات المرأة والسلام والأمن في العديد من وثائقنا وخططنا الاستراتيجية في مجال الأمن والدفاع. وتمثل زيادة تمكين المرأة في القوات النظامية وضمان إدماجها بشكل أكبر في صنع السياسات الأمنية والدفاعية أولويات خطة العمل الوطنية الثانية المقبلة لبولندا.

وختاماً، فإن بولندا مستعدة وراغبة في مواصلة تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل عام، وكذلك داخل المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك كعضو محتمل في المكتب في عام 2024. ونحن ملتزمون بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونتطلع إلى الاضطلاع بدور أكثر أهمية في النهوض بهذه المسألة الحاسمة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبلغ المتكلمين وأعضاء المجلس بأننا نعتمد مواصلة هذه الجلسة حتى الساعة 21:00، وعندئذ ستعلق الجلسة وتستأنف بعد ظهر الغد.

أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

**السيد غرونوالد (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):** يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إذا كنا نريد مجتمعات يعمها السلام ومزدهرة للجميع، فلا يسعنا أن نتجاهل نصف السكان. لذلك من الأهمية بمكان ضمان سلامة المرأة وحقوقها في العمل. ويجب علينا أيضاً أن نكون جميعاً متفقين حول هدفنا هنا. لأن الأمر لم يكن مطلقاً بشأن حماية المرأة كضحية فقط. فمن المهم بنفس القدر أن ندرك أن الأمر كان دائماً وسيظل دوماً يتعلق بتمكين المرأة بوصفها صانعة قرار. وتهميش المرأة لا يبقّيها آمنة، ولكن تمكين المرأة يحقق ذلك. واليوم بعد مرور 25 عاماً تقريباً على اتخاذ القرار 1325 (2000)، لم يُحرز تقدم كافٍ. فالطريق إلى كفالة الأمان والمساواة للمرأة كان بطيئاً ومليئاً بعدد هائل من المنعطفات والنكسات. وقد شهدنا بعض الإنجازات الملهمة التي نشيد بها، ولكننا صادفنا أيضاً تراجعاً كثيرة نأسف لها.



كاف. ولذلك، نحن بحاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات لضمان اضطلاع المرأة بدور نشط في تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

فلا يمكن الاستمرار في استبعاد النساء من القرارات التي تؤثر على حياتهن ومجتمعاتهن. ولذلك، فإنّ إشراك المرأة في صنع القرار أمر بالغ الأهمية، كونها تقدم وجهات نظر فريدة وقيمة لحل النزاعات. كما يجب سماع أصوات النساء واحترامها. فعندما تشارك المرأة بنشاط في عمليات السلام، تزداد فرص التوصل إلى حلول مستدامة ودائمة بشكل كبير. ونؤمن أيضا بأنّ حماية المرأة في حالات النزاع أمر حتمي. فالحروب والنزاعات المسلحة تخلف تأثيرا أكبر على النساء اللواتي يواجهن، في أغلب الأحيان، النزوح القسري والعنف الجنسي والجنساني. كما إنهن أقل ميلا إلى الفرار نظرا إلى أنّ أطفالهن يعتمدون عليهن في حياتهم كأمهات وربات أسر.

وبينما غالبا ما يُستخف بإسهامات المرأة في إيجاد حلول للنزاعات المسلحة أو يُقلل من شأنها، فإنّ تأثيرها ومشاركتها أمر لا يمكن إنكاره ويستحق الاعتراف. وفي هذا الصدد، وفي ما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، يحتلّ تمكين النساء والفتيات في حالات النزاع مكانة بالغة الأهمية، بما في ذلك عبر تيسير حصولهن على التعليم والرعاية الصحية وعلى فرص متكافئة. فعندما تحصل المرأة على الموارد والفرص، تصبح عاملا قويا للتغيير في بناء السلام والأمن.

وعلى الرغم من أنّ بوليفيا غير مضطرة للتعامل مع حالات تنطوي على نزاعات مسلحة، أودّ أن أسلط الضوء على التقدم المهم المحرز على صعيد مشاركة المرأة، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، في صنع القرار السياسي في البلد، مع مراعاة أنّ تعزيز دور المرأة في المناصب القيادية يساهم في منع نشوب النزاعات وفي تعزيز تنمية بلداننا. فالدستور السياسي لعام 2009 ولائحته التنفيذية يكفلان التكافؤ بين الرجل والمرأة، مما يجعل بوليفيا البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي نجح فعليا في تمثيل المرأة بنسبة 51 في المائة في جميعه التشريعية المتعددة القوميات، وبنسبة 45 في المائة في الهيئات التشريعية للمقاطعات، وبنسبة 51 في المائة في الحكومات المحلية.

لمكافحة العنف الجنسي والجنساني. ونؤيد كل التأييد المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يتصدّرن الصفوف في النضال من أجل حقوق المرأة في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

**السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية):** اسمحو لي أن أشكركم وأن أشكر بلدكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن في السياق الحالي للآزمة المتعددة الأبعاد والمصالح الجيوسياسية التي تُهدّد السلام والأمن الدوليين. ونشدد أيضا على أهمية الإحاطات التي قدّمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرهما من مقدمي الإحاطات.

وأود أن أشيد بالنساء والفتيات اللواتي يعانين من عواقب الحروب والنزاعات التي تؤثر عليهن بشكل غير متناسب. وكيف عسانا ننسى، في الوقت الحاضر، النساء والفتيات الفلسطينيات في غزة اللواتي يعانين من إحدى أسوأ المآسي ومن الإبادة الجماعية لشعبهن، نتيجة قيام السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، بتجريدن من إنسانيتهن؟

بعد مرور 23 عاما تقريبا على اعتماد القرار 1325 (2000)، تشير البيانات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/725) إلى أنّ النساء لا يشكّلن سوى 16 في المائة من المفاوضين في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. كما أكدت الإحاطة التي قدّمها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنّ النساء والأطفال يشكّلون 67 في المائة من ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة، بما في ذلك في العدوان الأخير على غزة.

وحريّ بنا الاعتراف بأنّ القرار 1325 (2000) شكّل علامة تاريخية بارزة على صعيد التداخل بين النوع الاجتماعي والأمن، مشدّدا على أهمية مشاركة المرأة بشكل كامل وفعال في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن بناء السلام. ومع ذلك، تثبت الإحصاءات المذكورة للتو أنّ التقدم المحرز حتى الآن لا يزال غير

المجتمع المدني والمنظمات القطاعية والمجتمعية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية لتحديد الممارسات الجيدة والثغرات في تنفيذ الخطة السابقة. وتستند خطة العمل الوطنية الجديدة إلى نتائج التقييمات التكميلية والتعاونية التي أجراها أصحاب المصلحة المتعددون على المستوى الوطني بغية تقييم خطة العمل الوطنية للفترة 2017-2022. وتدعم الخطة المبادئ المحددة في ميثاقنا لحقوق المرأة الذي يشدد على تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، لا سيما في حالات النزاع. ومن أبرز الدروس المستفادة أهمية ارتكاز خطة العمل على حقوق الإنسان ودور المرأة. كما تدعو الحاجة إلى إدماج خطة المرأة والسلام والأمن بشكل استراتيجي في الخطط والميزانيات الجنسانية والإنمائية للأجهزة الحكومية المحلية والوطنية، فضلا عن ضرورة توسيع نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني.

ومن المسائل الأخرى التي انبثقت عن عملية التشاور أهمية النظر إلى قضية المرأة والسلام والأمن من خلال عدسة متعددة الجوانب، تتجاوز المطلقات الثنائية. والواقع أن التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتطلب نهجا متعدد الأوجه لتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وهي عملية تشمل اتصالات استراتيجية على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية، كما تتطلب التزام مختلف أصحاب المصلحة بالعمل معا وتبادل الموارد والخبرات والتجارب في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتقرّ خطة التنمية الفلبينية 2023-2028 بأنّ ضمان السلام والأمن، بوصفهما دعامتين أساسيتين للتنمية المستدامة، يتطلب اتباع نهج يقوم على إشراك هيئات الحكومة بأكملها، مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني كإحدى استراتيجياتها الشاملة. ويترسّخ ذلك بفضل خطة السلام والمصالحة والوحدة المؤلفة من خمس نقاط والتي تتبّع مبدأ مراعاة ظروف النزاع وتعزيز السلام وتقوم على نهج يشمل المجتمع بأسره وعلى التمكين بهدف تحقيق المشاركة المجدية.

وعلى الصعيد دون الوطني، يصرّنا أن نلاحظ أنّ لجنة المرأة في بانغسامورو أطلقت مؤخرا خطة عمل إقليمية للمرأة والسلام والأمن.

أخيرا، لا يقتصر تمكين المرأة على الحقوق، بل يتعلق بالعدالة التاريخية أيضا. ولذلك، من الأهمية بمكان تخصيص موارد إضافية للتنمية والسلام، وليس للحرب. فالنضال من أجل المساواة ليس قضية تخصّ المرأة وحدها، بل يتطلب كذلك جهدا مشتركا من المجتمع ككل. ولن نتمكن من بناء مجتمع أكثر عدلا وإنصافا للجميع إلا عندما يتمتع الرجال والنساء بالفرص والحقوق نفسها. وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية العمل على نحو عاجل ومتسق لضمان بناء عالم تكون فيه المرأة عاملا نشطا في التغيير وتتمكن فيها من الإسهام بفعالية في مستقبل أكثر سلاما وإنصافا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد بينياراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** تُعرب الفلبين عن تقديرها البالغ للبرازيل لعقد المناقشة المفتوحة اليوم. فالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من الأولويات الرئيسية للفلبين، وهي تسلّط الضوء على العلاقة الهامة بين المساواة بين الجنسين وصون السلام والأمن.

لقد كانت الفلبين أول بلد في آسيا يطلق خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2010. ودمجت الخطة ركائز الوقاية والمشاركة والحماية في مجال المرأة والسلام والأمن مع عناصر مثل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. كما إنّنا أول بلد تتولى فيه امرأة منصب كبير المفاوضين لاتفاق سلام رئيسي أنهى نزاعا استمرّ عقودا طويلة. ونحن الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الجبل الرابع من خطة عملنا الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتي تغطي أفق التخطيط والتنفيذ لمدة 10 سنوات من 2023 إلى 2033. وارتكزت النسخة الأخيرة من الخطة على الدروس المستفادة من خطط العمل الوطنية السابقة، وهي تؤكد اعتراف بلدنا بأهمية الدور الدينامي والمعدّد الذي تؤديه المرأة قبل النزاع وأثناءه وبعده، بوصفها أحد عوامل تحقيق السلام وباعتبارها قائدة وناجية وجزءا من الفئة الضعيفة. وأجرت اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن ثلاث جولات مشاورات وطنية شاملة، أشركت فيها شبكات من منظمات

للمرأة في حالات النزاع وبأسباب التي تجعل مشاركتها المجدية في عمليات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام أمراً ضرورياً. ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء على الأولوية التي توليها حكومة بلدنا والمجتمع الأرجنتيني لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي.

إن تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن محور أساسي للسياسة الخارجية الأرجنتينية، كما يتوافق مع موقفنا بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن مشاركتنا منذ أمد طويل في بعثات السلام وتقديم المساعدة الإنسانية من خلال "لجنة ذوي الخوذ البيض". ويؤيد وفد بلدي اعتماد رؤية شاملة للسلام يتوجب فيها الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والدفاع عن حقوق المرأة على الصعيد الوطني، ثم تجسيدها بشكل مناسب في الإجراءات التي يتخذها البلد على الساحة الدولية من خلال سياسته الخارجية، وخاصة في ما يتعلق بالسلام والأمن والمساعدة الإنسانية.

ونحن ملتزمون بمواصلة دعم جميع السياسات الجنسانية التي تسعى إلى تحقيق السلام والمساواة واتباع هذه السياسات في بلدنا من خلال تنفيذ خطة عملنا الوطنية الثانية لتنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة. وتهدف خطة العمل، المعتمدة في عام 2022 إلى ترسيخ السياسات الجنسانية المتعلقة بمشاركة المرأة بصورة مجدية في أطر صنع القرار؛ وحماية حقوق الإنسان الخاصة بها، لا سيما في ما يتعلق بعدم التسامح إطلاقاً إزاء العنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومكافحة الاتجار بالأشخاص بطريقة شاملة ومتعددة الجوانب ضمن المنظمات الوطنية المختلفة. ونسجاً على المنوال نفسه، تُتخذ إجراءات محددة في مجالات الدبلوماسية الوقائية والوساطة والأمن السيبراني وتغير المناخ.

غير أنه إلى جانب التقدم المسجل في الأنظمة الدولية المتعلقة بهذا الموضوع وفي الخطط الوطنية التي أصبحت اليوم في نسختها الثالثة أو الرابعة في بعض البلدان، لا تزال هناك ثغرات هامة، ولم

وستعمل تلك المبادرة التي من المقرر تنفيذها حتى عام 2028 على تعزيز مشاركة النساء والفتيات في منطقة بانغسامورو وتوليهم القيادة بصورة هادفة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحوكمة، مما يسهم في تحقيق خطة السلام والتنمية الأوسع نطاقاً.

وعلى المستوى الدولي، نشرت الفلبين نساء من حفظة السلام ومراقبات عسكريات في بعثات الأمم المتحدة، كما تعمل على زيادة مشاركة المرأة في تلك البعثات. ونقرّ بأهمية القيادة النسائية في بناء مجتمعات يسودها العدل وتنعم بالسلام وفي جميع جوانب منع نشوب النزاعات والسلام والتعمير.

نشعر بقلق بالغ إزاء التأثير الخطير للنزاعين المستمرين في أوكرانيا وغزة على النساء، لا سيما في ما يتعلق بالصحة والسلامة والحصول على الخدمات الأساسية. فأَيّ تصعيد للعنف لا يؤدي إلى إدامة حالة عدم الاستقرار فحسب، بل إلى تفاقم أوجه الضعف وانعدام المساواة التي تواجهها المرأة أيضاً. ونحث بقوة جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية وإعطاء الأولوية لحماية المرأة وتمكينها في إطار جهودها المبذولة للاستجابة والتعافي.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الخطة، تجدد الفلبين التزامها بالمساواة بين الجنسين وبالمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. ونحن مستعدون للتعاون مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع الدولي من خلال تشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة بغية التعجيل بتنفيذ جدول أعمال القرار 1325 (2000) بنجاح في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

**السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):** في البداية، نود أن نشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

اعترف مجلس الأمن لأول مرة، من خلال القرار 1325 (2000)، بالدور المحوري الذي ينبغي أن تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. ومنذ ذلك الحين، أصبح العالم أكثر وعياً بالمساهمة الإيجابية

نعمل من أجله بالتعاون مع البرازيل وشيلي وباراغواي وأوروغواي. وبالنسبة للأرجنتين، كان إنشاء الشبكة إنجازا إقليميا وأحد إنجازات سياستها الخارجية. وسنواصل العمل معا لضمان استمرار نموها.

يشكل التمويل عنصرا أساسيا آخر للنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد أبرزت الدراسة العالمية لعام 2015 بشأن تنفيذ القرار 1325 (2000) الفشل المستمر في تمويل الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تمويلا كافيا. وأوصت الدراسة بأن تخصص الدول والمنظمات والوكالات الإقليمية داخل منظومة الأمم المتحدة ما لا يقل عن 15 في المائة من مجموع التمويل المتعلق بالسلام والأمن للبرامج التي يتمثل هدفها الرئيسي في تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور حاسم في النهوض بالخطوة. ولهذا السبب، وفي السياق الإقليمي، تدعو الأرجنتين إلى تنفيذ القرار 1325 (2000) في مختلف المحافل.

وفي إطار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تروج الأرجنتين أيضا لهذه الخطوة في المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال توافق الآراء الإقليمي، وهو التزام بين حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بضمان استقلالية المرأة جسديا واقتصاديا واستقلالها في صنع القرار. وأود أن أسلط الضوء، على وجه الخصوص، على التزام سانتياغو، المعتمد في عام 2020، والذي اتفقت بموجبه الأطراف على تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع المستويات وفي جميع مراحل عمليات السلام ومبادرات الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحلها؛ وحفظ السلام وبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع؛ والالتزام بوينس آيرس لعام 2022، الذي تدعو فيه الدول إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لتنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني وصون السلام والأمن الدوليين، امتثالاً للقرار 1325 (2000).

ومن الإنجازات الإقليمية الأخرى اعتماد التوصيات المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية في عام 2008، وذلك في إطار اجتماع الوزراء والسلطات الرفيعة

يُسجل تقدم يذكر في تنفيذها بالكامل. ومما يؤسف له أن الإنجازات التي تحققت لا تنعكس على أرض الواقع. وقد تبين لنا، من خلال واقع الأحداث الجارية، أن هناك أيضا عددا متزايدا من الجماعات المسلحة التي تجعل من عدم المساواة بين الجنسين هدفا استراتيجيا لها فيما تعتبر كراهية النساء من صميم أيديولوجيتها.

من ناحية أخرى، يظل استبعاد المرأة من المشاركة في عمليات السلام من الثوابت. ويؤدي هذا الاستبعاد حتما إلى اتفاقات لا تراعي حقوق المرأة واحتياجاتها من جهة، وتقوض استدامة عمليات السلام من جهة أخرى. ونظرا لأثر النزاع على حياة المرأة، من الضروري أن يكفل من لديهم القدرة على التأثير على ترتيب طاولة المفاوضات تخصيص مقعد للمرأة، فضلا عن منحها فرصة المشاركة بطريقة منصفة وموضوعية.

ولكن مشاركة المرأة لا يمكن أن تكون مجدية إذا كانت حمايتها الجسدية غير مضمونة. ومن المؤسف أن النساء المفاوضات والناشطات والسياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان ما زلن يتعرضن للهجوم بسبب مشاركتهن في عمليات السلام، بما في ذلك من خلال العنف الجنسي.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الأهمية التي توليها الأرجنتين للمشاركة المجدية للمرأة في عمليات الوساطة. فقد تمّ بناء على طلب الأرجنتين، إطلاق الشبكة الإقليمية للوسيطات في المخروط الجنوبي في عام 2021، وهو إنجاز إقليمي هام تحقّق بفضل الجهود المشتركة لشركاء السوق الجنوبية المشتركة وشيلي. وقد تأسست هذه الشبكة تمثيا مع الأهمية التي يوليها الأمين العام للأمم المتحدة لدور الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات والوساطة في السياق الدولي الحالي. وعلى نفس المنوال، تمثل الشبكة إسهاما من بلدان المخروط الجنوبي في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإنشاء مجتمعات أكثر عدلا وشمولا وسلاما. كما أنها تعيد تأكيد التزام الأرجنتين بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى كونها مشروعاً رائدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ما فتئنا

ومما يؤسف له أن التقدم المحرز في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بطيء. وقد استمر تدهور السياق الأمني العالمي في عام 2023 ولا يزال العنف الجنسي والجسدي في ازدياد ونشهد تراجعاً في الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ونشكر الأمين العام على المعلومات المستكملة عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال العام المنقضي، والتي تؤكد أيضاً تلك الاتجاهات السلبية.

ومع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، من الضروري أن يعيد المجلس والمجتمع الدولي الالتزام بتحسين تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن استجابة لتحديات عالم اليوم. ونحن بحاجة إلى التعجيل بالعمل لحماية ودعم كامل نطاق الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات وضمان مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع مجالات الحياة العامة وصنع القرار. ويجب إدانة أي تخويف وهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام من النساء والصحفيات والمجتمع المدني، ويجب محاسبة الجناة.

وندعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك حظر جميع أشكال العنف الجنسي وإلى إجراء تحقيق شامل في أي حالة يتم الإبلاغ عنها.

إننا نشعر بالفزع إزاء الهجمات المروعة لحركة حماس على النساء والفتيات في إسرائيل؛ وإزاء استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب في أوكرانيا والسودان وفي أماكن النزاعات الجارية الأخرى؛ ونذكر بالقرار 1820 (2008). ومن الضروري تعزيز إيجاد حلول لإنهاء معاناة النساء والفتيات في الحالات المتأثرة بالنزاعات والنهوض بالتصدي لتلك الجرائم على الصعيد العالمي.

ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لسد الفجوة بين الالتزام الشفوي والتنفيذ العملي لأهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا تزال الجمهورية التشيكية ملتزمة بإحراز تقدم على تلك الجبهات، بما في

المستوى المعني بالمرأة في السوق الجنوبية المشتركة بناء على طلب الأرجنتين، وتعزيز الشبكة الإقليمية للوسيطات في المخروط الجنوبي في عام 2023.

أخيراً، ومع مراعاة أنه قد انقضى 23 عاماً على اتخاذ القرار 1325 (2000) وأنه قد اتخذت إجراءات داخل الأمم المتحدة لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونظراً لسياق النزاعات الدولية الأخيرة، أود أن أدعو الجميع إلى تحمل مسؤوليتنا الجماعية عن حماية جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وضمان الامتثال لها والتقييد بها وعدم الاستسلام أمام الأدلة المروعة على قوة العنف الشديد ومواصلة الرهان على الدبلوماسية المتعددة الأطراف لضمان تحقيق القواعد الدولية المتفق عليها في إطار الأمم المتحدة لتأثير فعلي حتى لا تصبح كلمات جوفاء.

ويجب أن تكون الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إحدى الأولويات ليس لمجلس الأمن فحسب، بل ولألمم المتحدة ككل أيضاً. فالمرأة عامل من عوامل التغيير وركيزة من ركائز المجتمع.

ولا تزال الأرجنتين ملتزمة بتلك الرؤية وتفهم أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

**السيد كولهانك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشكر البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وجميع مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

تؤيد الجمهورية التشيكية البيانين اللذين أدلى بهما الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

منذ اتخاذ القرار 1325 (2000) في عام 2000، ما فتئنا ملتزمين بتعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع عمليات صنع القرار بشأن السلام والأمن.



بالمرأة والسلام والأمن، وذلك لتنفيذ الاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين في جميع العمليات للفترة 2018-2028.

ونقدر أيضا أن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام 2023 (A/77/19)، الذي اعتمد في الجلسة العامة الخامسة والثمانين للجمعية العامة، قد شدد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات السلام كمسألة شاملة في جميع مراحل التحليل والتخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير.

إن الموظفين في بيرو يشكلون الآن 18 في المائة من عمليات السلام - ويشكلون 44 في المائة من خبراء البعثات و 13,18 في المائة من الوحدات العسكرية. وتجدر الإشارة إلى أنه في تشرين الأول/أكتوبر كانت هناك 45 امرأة من بين ما مجموعه 256 فردا عسكريا من بيرو. وقد تم نشرهن في عمليات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأبيني ولبنان. وتهدف بيرو إلى الوصول إلى 20 في المائة بحلول عام 2024، وهو ما ننسق له بشكل وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق مبادرة إسي.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد إرادة بيرو السياسية الثابتة لمواصلة تعزيز المشاركة الأكثر نشاطا لمواطناتنا في صنع القرار السياسي والمدني، ومكافحة جميع أشكال العنف الجنساني بقوة، وتوطيد إسهام المرأة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. إن المهمة الممتعة والمقدسة والمضنية من أجل الأخوة بين جميع الشعوب تتطلب التزام الرجال والنساء على قدم المساواة وبحقوق مشتركة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد النمسا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

نشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة السنوية حول المرأة والسلام والأمن، ونشيد بالأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة

ذلك من خلال خطة عملها الوطنية الثانية التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة وتوليها القيادة في سياستنا الدفاعية والخارجية والأمنية. وسنواصل الدفاع عن حقوق جميع النساء والفتيات بوصفنا عضوا حاليا في مجلس حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة وعلى المنابر الأخرى متعددة الأطراف.

يجب أن تصبح مشاركة المرأة وتوليها القيادة في قضايا السلام والأمن معيارا في سياق جهودنا لإحداث التغيير والنتائج التي نريد تحقيقها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد غارسيا توما (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** إذ أخطب مجلس الأمن، أود أن أؤكد من جديد بشكل قاطع التزام بيرو بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وخاصة صون السلام والأمن الدوليين لصالح شعوبنا. كما أود أن أسلط الضوء على العمل الاستباقي الذي قامت به البرازيل من خلال رئاسة هذا الجهاز الهام، وأهنئها على ذلك.

من الواضح أن بناء السلام يتطلب بذل جهود متعددة الجوانب من دون إقصاء. ولذلك، لا بد أن تولي الأمم المتحدة قدرا أكبر من الاهتمام للتمكين السياسي والاجتماعي للمرأة وأن تشجع مشاركتها الكاملة في مختلف هيئات وعمليات صنع القرار في جميع دوائر المجتمع السياسي والمدني.

إن القرار 1325 (2000) المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر 2000 معلم أساسي في الاعتراف بالمرأة بوصفها مشاركا هاما في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، كما أنه يشكل أساسا متينا كي نعزز بصورة لا لبس فيها حق المرأة في الممارسة الكاملة، من دون استثناء، لمجموعة الحريات والحقوق المستمدة من الكرامة الإنسانية.

لقد أثبتت قدرات المرأة فيما يتعلق بتعاملها مع السكان الضعفاء وتأثيرها على سلوك الأفراد النظاميين فعاليتها الشديدة في تنفيذ الولايات في عمليات السلام.

وتؤيد حكومة بيرو الإجراءات التي تقوم بإعدادها إدارة عمليات السلام، تمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والخطة المتعلقة

في أوكرانيا، حيث يؤثر العدوان الروسي غير المبرر ودون سابق استقزاز على النساء والأطفال بشكل غير متناسب، تضطلع المنظمات النسائية المحلية بدور هائل في تقديم الدعم. إننا نؤكد دعمنا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومثل هذه المنظمات في أوكرانيا.

ولا تزال النمسا تشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الحالة في أفغانستان، حيث قد يصل التمييز المنهجي ضد النساء والفتيات إلى حد الاضطهاد الجنساني. ونشيد بالنساء الأفغانيات الأقوياء اللاتي ما زلن مثابرات في التصدي لهذا العدوان الشديد، ونعرب عن دعمنا المستمر للفريق الاستشاري النسائي التابع للفريق القطري الإنساني في أفغانستان، والذي يُشرك المرأة الأفغانية في عمليات تنسيق الشؤون الإنسانية والمناقشات الاستراتيجية.

ونشيد بالإنجازات الهامة التي حققها المجتمع المدني والنساء المحليات العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، مثل الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام وشركائهن، الذين يواصلون العمل بشكل يومي على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وعلى الرغم من المخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها ذلك.

وقد تعهدت النمسا بالتزامات تزيد عن 11 مليون يورو في سياق ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. وقمنا بزيادة تمويلنا متعدد السنوات لهذا الميثاق من 5 ملايين يورو إلى 9,7 مليون يورو حتى عام 2025.

كما أننا لا نزال ملتزمين بزيادة عدد النساء في صفوف أفرادنا العسكريين، بمن فيهن النساء الموفدات في بعثات حفظ السلام، ونجدد دعوتنا إلى أن يدرج مجلس الأمن بانتظام الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية.

إن تنفيذ هذه الخطة يتطلب عملا مشتركا. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لإعلاء أصوات القيادات النسائية وضمان مشاركتهن الكاملة

الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سيولياريك إيغر على إحاطاتهم والتزامهم القوي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. واسمحوا لي أيضا أن أشكر مقدمتي الإحاطتين من المجتمع المدني على عرض أفكارهما.

يبين تقرير هذا العام (S/2023/725) أن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يواجه تحديات أكثر من أي وقت مضى. وكما قال الأمين العام هذا الصباح، في عام 2022 بلغ عدد النساء والفتيات اللواتي يعشن في البلدان المتأثرة بالنزاعات 614 مليوناً - بزيادة قدرها 50 في المائة، مقارنة بعام 2017. ويواكب ذلك رد فعل عنيف وهائل ضد حقوق النساء والفتيات. ولإعطاء مثال آخر، فإن سبع نساء على الأقل من النساء اللواتي قُدمن إحاطات إلى المجلس في عام 2022 قد تم استهدافهن بأعمال انتقامية لاحقة. فمن الواضح أنه على الرغم من وجود إطار قوي للمعايير الدولية الواجبة التطبيق منذ اتخاذ القرار 1325 (2000) ما زلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف التي حددها لأنفسنا في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن النمسا تشجب جميع أشكال العنف الجنسي المتصلة بالنزاعات، والتي تستهدف النساء والفتيات في المقام الأول. إننا ندين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الوحشية والعشوائية التي شنتها حماس على المدنيين الإسرائيليين واستخدام حماس للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال. يتعين إطلاق سراح الرهائن فوراً ودون شروط مسبقة. إن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يستحقون احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم ولهم الحق في العيش في سلام وأمن. ويجب على جميع الأطراف التمسك بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي.

وفي حين أنه لا يمكن أن يكون هناك حل واحد يناسب الجميع للعديد من النزاعات التي يواجهها عالمنا، عادة ما تكون الاستجابات المحلية على مستوى المجتمعات المحلية هي الأسرع لتوفير الإغاثة. ولا بد أن تكون المرأة في صميم هذه الحلول المحلية من أجل النجاح في إعادة بناء المجتمعات المتضررة من الأزمات.

والمساوية والهادفة على جميع مستويات عمليات السلام والانتقال. فهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان السلام الشامل والمستدام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

**السيد باباكوستاس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكر البرازيل على عقد مناقشة اليوم السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، المكرسة لمشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين، وأن أشكر كذلك المتكلمين على بياناتهم الشاملة.

تؤيد اليونان بالكامل البيانين اللذين أدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن من الحقائق المسلم بها عموماً هو أنه على الرغم من أن النزاعات المسلحة تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات إلا أن تمثيلهن ما زال ناقصاً أو أنهن في حالات كثيرة غائبات في عمليات السلام. ومع ذلك، فإن مشاركة المرأة تجعل محادثات السلام أكثر شمولاً لأنها تسمح بسماع أصوات متنوعة وبمناقشة المزيد من القضايا، وبالتالي تجعل اتفاقات السلام أكثر مراعاة للبعد الجنساني وأكثر استدامة.

وينبغي أيضاً في هذا الصدد اعتبار المشاركة والتمثيل والقيادة على قدم المساواة بين الجنسين، وهي إحدى الركائز الأساسية لخطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مسألة شاملة ينبغي أخذها في الاعتبار عند تصميم العمل لتعزيز ركائز الوقاية والحماية والإغاثة والانتعاش. وفي الوقت نفسه، تكون المشاركة متساوية بين الجنسين عندما تشمل جميع النساء بكل تنوعهن - العاملات في مجالي بناء السلام والوساطة، والنساء من منظمات المجتمع المدني، والناشطات على مستوى القواعد الشعبية والمدافعات عن حقوق الإنسان، فضلاً عن النساء المحليات ونساء السكان الأصليين - حتى لا يتخلف أحد عن الركب. علاوة على ذلك، تتطلب المشاركة المجدية للمرأة احترام وتعزيز وحماية أمنها وكرامتها، فضلاً عن حقوق الإنسان الخاصة بها،

إن اليونان ملتزمة بتسريع تحقيق المساواة الجوهرية بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بكل تنوعهن، في الداخل والخارج على حد سواء، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نفذ بلدي إطاراً قانونياً ومؤسسياً متماسكاً ينص على تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مجمل نطاق سياساتنا العامة، الخارجية والمحلية. ومن هذا المنطلق، تدرج اليونان أيضاً المرأة والسلام والأمن ضمن أولويات ترشيحها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، وإذا انتُخبنا فإننا نعتزم إبقاء المسألة في صدارة جدول أعمال المجلس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

**السيدة كانو فرانكو (بنما) (تكلمت بالإسبانية):** أرحب بعقد هذه المناقشة بشأن التحديات والإنجازات في تنفيذ القرار 1325 (2000)، بغية النهوض بدور المرأة في السلم والأمن الدوليين من دور نظري إلى دور عملي. ويأتي هذا مع اقترابنا من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقرار مكن من تسليط الضوء على آثار النزاعات المسلحة على النساء والفتيات وإبراز الدور الأساسي الذي يقمن به في منع نشوب هذه النزاعات وحلها، وكذلك في عمليات حفظ السلام وبناء السلام وفي العمل الإنساني على الصعيد الدولي.

إن النزاعات والعنف تترادف على الصعيد العالمي، ولا يزال العنف الجنساني يشكل ممارسة واسعة الانتشار لها تأثير غير متناسب على النساء والفتيات. وكثيراً ما يُستخدم الاغتصاب والاعتداء الجنسي كأسلحة واستراتيجيات للعدوان، وهما يمثلان أحد أكثر أشكال انتهاك حقوق الإنسان للمرأة شيوعاً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. فهذا العنف ضد المرأة يتسبب في سلسلة من التداعيات التي تدوم أكثر من النزاع وتغذي الظاهرة المروعة المتمثلة في الأسر والمنازل المحطمة - وهي صدمات تتوارثها الأجيال وتترك الأطفال والمراهقين مهجورين وبلا حماية في حالات قانونية واجتماعية بالغة الخطورة

إنه التزام يجب أن نتعهد به على نحو منهجي وبشكل يومي. ونحن نرفع أصواتنا هنا من أجل أولئك الذين لا يستطيعون الكلام، وندعو النساء إلى حشد جهودهن من أجل وضع حد للاعتداءات الخطيرة التي تعاني منها النساء والفتيات اليوم في سياقات النزاع، والتي ستعاني منها غدا. إنهن بشر ولهن حقوق وإمكانات، ويمثلن ركيزة حيوية في تنمية مجتمعاتنا.

ونظرا للتدهور الخطير للحالة في الشرق الأوسط، حيث تعاني النساء والفتيات أيضا من العواقب ويصبحن ضحايا، ندعو بنما إلى السلام واحترام القانون الدولي الإنساني بغية تيسير وجود ممر إنساني آمن، مما يمكن من تقديم المساعدة للسكان. وندعو أيضا إلى إطلاق سراح الرهائن واحترام حقوق الإنسان.

إذا تم انتخابنا كعضو غير دائم في المجلس للفترة 2025-2026 فنحن ملتزمون بأن نكون حلفاء راسخين للنساء والفتيات في هذا المنتدى وبمواصلة دعم تنفيذ المبادرات الموجهة نحو الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لأننا نؤمن إيمانا قويا بإمكاناتها التحولية لمنح نساءنا وفتياتنا وشاباتنا صوت ودور قيادي في بناء السلام والتنمية المستدامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الرئاسة البرازيلية على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على ملاحظاتهم.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

في البداية، أود أن أعرب عن التزام وفد بلدي الكامل بهذه الخطة الهامة. إن بنغلاديش، التي ولدت من رحم حرب مدمرة عانت فيها 200 ألف امرأة من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، قد أعطت الأولوية لمشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جهودها للتعافي بعد انتهاء النزاع. وبوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن في ذلك الحين، فقد

وتنتهك حقوقهم الأساسية. وعلى الرغم من الحقيقة الموثقة على نطاق واسع بأن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام تزيد من نجاح الاتفاقات واستدامتها إلا أن الأدوار التي فُرضت عليها في المجتمع تسببت في النظر إليها على أنها موضوع سلبي، ولا تجعلها في كثير من الأحيان غير مرئية فحسب، بل تحرمها أيضا من قدرتها على أن تكون طرفا فاعلا رئيسيا في عمليات السلام.

لقد أصبح تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعامة أساسية لسياسة بنما الخارجية. وتدرك الحكومة أنه يمكن تحقيق المساواة والتنمية والسلام إذا شاركت المرأة في جميع مجالات المجتمع، ولذلك اعتمدت تدابير هامة لتعزيز وصول المرأة إلى المناصب القيادية في جميع القطاعات. إن هناك في الوقت الراهن ست نساء من بين الأعضاء التسعة في محكمتنا العليا. وبالنظر إلى أن العنف والتمييز كثيرا ما يكونان موجودين قبل تصعيد النزاع، تسعى بنما إلى تعزيز جهود المرأة البنمية بصفتها صانعة للسلام من منظور أمني، وضمان أن تكون أعمالها فعالة في الحفاظ على التعايش السلمي كعنصر أساسي في ترميمنا. ونود في هذا الصدد التشديد على أن الفروع الثلاثة لقواتنا الأمنية الوطنية تعمل على وضع برامج جنسانية محددة، وهي بذلك ترسي الأسس لإحراز تقدم في هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لديه إطار معياري متزايد القوة بشأن المرأة والسلام والأمن، لا تزال هناك فجوة هائلة بين ما اتفقنا عليه وما يتم تحقيقه عمليا. إن أعمال العنف ضد المرأة تسفر عن تجارب مؤلمة، سواء على المستوى الفردي أو من حيث النسيج الاجتماعي، والتي تتم إدامتها بعد ذلك بالصمت والإفلات من العقاب. وهذا هو السبب في أن توثيق ومتابعة الاعتداءات على النساء والفتيات واغتصابهن، إلى جانب المساواة، هي عناصر أساسية في جميع جهود السلام، ولهذا السبب لا يمكن أن تمر تلك الأعمال والجرائم دون عقاب. ويجب ألا نقصر احتقالنا بذكرى القرار 1325 (2000) على كونه تنكيلا سنويا. إن النساء في جميع أنحاء العالم اللاتي يجدن أنفسهن في حالات نزاع لا يستطعن انتظار دعوتنا إلى العمل كل عام.

بالرسائل التي تتلقاها من مقدمات الإحاطات الإعلامية في مشورتها إلى أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن. رابعاً، تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية للنساء أمر ضروري لتفعيل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالكامل. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع، وضمان المساءلة عن الجرائم والمضايقات المرتكبة بحق المرأة، وتعزيز مؤسسات القطاع الأمني والقضائي. كما نؤكد على أهمية ضمان حيز آمن للنساء في سياق التحول الرقمي الحالي.

وأخيراً، نحتاج إلى ضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن توقعه لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نشير إلى توصيات الأمين العام بشأن ضمان توفر موارد يمكن التنبؤ بها لتحقيق المساواة بين الجنسين ولتوفير البرمجة والخبرة في ما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن خلال عمليات الإنهاء التدريجي لبعثات حفظ السلام ومراحلها الانتقالية، والإسهام في جهود الأمم المتحدة لجمع 300 مليون دولار في تعهدات لتمويل جديد للمنظمات النسائية، وتخصيص 15 في المائة على الأقل من المساعدة الإنمائية الرسمية للمساواة بين الجنسين. ونحيط علماً أيضاً بتوصيات الأمين العام الواردة في خطته الجديدة للسلام ودعوته إلى زيادة الاستثمار في سبل كسب الرزق وقطاع الحماية الاجتماعية بغية النهوض بالخطة على أرض الواقع.

وإذ نقرب من موعد الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) في عام 2025، اسمحوا لي أن أختتم بياني مردداً ما قاله الأمين العام "يفترض أن تكون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في بناء السلام هي القاعدة، وليست فكرة ثانوية أو مجرد طموح". (S/2023/725، الفقرة 1)

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

**السيد السعدي (اليمن):** السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة، حيث أن مشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين ليست مجرد مسألة إنصاف اجتماعي، بل هي ضرورة استراتيجية وإنسانية. فمشاركة النساء في أدوار حيوية لتحقيق الأمن والاستقرار على المستوى

ألهنا أيضاً إرثنا المؤلم للاضطلاع بدور رئيسي في اتخاذ المجلس لقراره التأسيسي 1325 (2000). وعلى مر السنين، وسعت قرارات المجلس المتعاقبة نطاق الخطة وأبعادها. لسوء الحظ، كان تحولها من النظرية إلى التطبيق بطيئاً وغير كاف. وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط.

أولاً، من أجل النهوض بالتحقيق الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من الأهمية بمكان وضع وتطبيق آلية امتثال فعالة على الصعيد القطري. ونرحب في هذا الصدد بمبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإنشاء أداة تعقب ترصد الاتجاهات عبر مجموعة من المؤشرات من خلال متابعة مشاركة المرأة في عمليات السلام على الصعيد العالمي ومراعاة الاعتبارات الجنسانية لاتفاقات السلام.

ثانياً، نعتقد أن المجلس نفسه يتحمل مسؤولية بأن يكون قدوة يحتذى بها. ومشاركة عدد أكبر من النساء في أعمال المجلس هي أمر حاسم في هذا الصدد. ويشجعنا أن نرى تحقيق بعض التحسينات. فلقد ارتفع عدد النساء اللواتي دعين للتحديث أمام المجلس إلى 46 في المائة، مقارنة بمتوسط قدره 19 في المائة بين عامي 2013 و 2017. وللمضي قدماً، يجب على المجلس أن يتأكد من إدراج آراء وتوصيات النساء مقدمات الإحاطات على النحو الواجب في القرارات والمقررات ذات الصلة.

ثالثاً، نشيد بإسهام عمليات حفظ السلام في النهوض بالمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في البلدان المضيفة وفي إدماج المنظورات الجنسانية في جميع مجالات تنفيذ الولايات. ويجب أن نفعل المزيد لزيادة عدد النساء من حفظة السلام في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة. ونود أيضاً أن نبرز التطورات الإيجابية في لجنة بناء السلام في هذا الصدد.

وخلال رئاسة بنغلاديش في عام 2022، قدمت النساء من بناء السلام إحاطات في 58 في المائة من اجتماعات اللجنة، ارتفاعاً من 52 في المائة من اجتماعات اللجنة في مشاركة المرأة مقارنة بعام 2021. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه وأن تكثر اللجنة من الاستعانة



الداعمة للمجلس لتقديم الخبرة والدعم الفني وتهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى السلام الشامل والمستدام. كما يؤكد مجلس القيادة الرئاسي حرصه على اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تسهم في تعزيز حضور المرأة اليمنية في مختلف المؤسسات والمجالات.

ونجد من الضروري أن نسلط الضوء في الذكرى السنوية لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000)، على صمود المرأة الفلسطينية الاستثنائي في وجه الانتهاكات المستمرة التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والدفاع عن حقوقها وكرامتها، وتطلعات الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وقيام دولته المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. ونؤكد في هذا السياق على أهمية دعم هذا الصمود وتقدير الدور الكبير الذي تؤديه المرأة الفلسطينية في الخطوط الأمامية للاستجابة الإنسانية، وتعزيز مشاركتها الهادفة في جميع المجالات من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والسلام والدفاع عن قضيتها العادلة.

يتعرض الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة، لعدوان الاحتلال الإسرائيلي الذي أدى إلى استشهاد وجرح الآلاف من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، وتدمير البنى التحتية والمباني على ساكنيها، وقتل عائلات بأكملها، ومنع دخول المياه والغذاء والدواء، مما يشكل جريمة حرب مكتملة الأركان وجريمة ضد الإنسانية.

وفي هذا الصدد، ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهما والعمل على الوقف الفوري لإطلاق النار لتجنب مزيد من سفك الدماء، والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة إلى القطاع، ورفض التهجير القسري للفلسطينيين، الذي يعد انتهاكا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا.

**السيد فورشيولوف (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الرئاسة البرازيلية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة

الوطني والإقليمي والدولي يقدم منظورا قريبا وقيمة إضافية لمنع وحل النزاعات وتحقيق السلام وبنائه والحفاظ عليه والاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد النزاع.

إن التمكين الحقيقي لمشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين يبدأ على الصعيدين الوطني والإقليمي، الذي بدوره يمهد الطريق لدور أكبر على المستوى الدولي للمرأة ويجعلها شريكا أساسيا. وفي هذا السياق، تحظى المرأة اليمنية باهتمام كبير ومبكر منذ عقود، وفُتحت أمامها دروب كثيرة وفرص عديدة مما مكنها على مدى العقود الماضية من الانخراط في الحياة العامة والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي صنع التغيير في اليمن. ويشكل الحضور السياسي للمرأة نقطة تحول من خلال تمثيلها كناشطة في البرلمان والوظيفة العامة حتى بلغت أعلى المناصب الوظيفية من خلال شغلها للعديد من الحقائب الوزارية. وأصبح لدى اليمن العديد من السفيرات في كثير من دول العالم. وتعمل المرأة اليمنية في الجهاز القضائي كمحامية وقاضية، وسرعان ما تبوأَت مناصب متعددة من بينها رئيسة محكمة وعضو في المجلس القضائي، وكان آخرها تعيين ثماني قاضيات في المحكمة العليا، وهي أعلى هيئة قضائية في البلد. وشاركت المرأة اليمنية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي اختتم أعماله في كانون الثاني/يناير 2014، والذي يعد حدثا وطنيا هاما ونموذجا متميزا يعكس الاهتمام والإرادة السياسية لإعطاء المرأة الدور الذي تستحقه، وقد مثلت النساء نسبة 30 في المائة من أعضاء هذا المؤتمر. وذلك بالإضافة إلى مشاركتها في لجنة صياغة الدستور، وتمثل ذلك في تعيين أربع نساء في اللجنة التي تكونت من 17 عضوا. كما تم إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بتمثيل نسائي متميز لتقوم بأعمال التحقيق ورصد كل الانتهاكات، بما في ذلك الانتهاكات بحق المرأة اليمنية في عموم البلد وإحالتها إلى القضاء وتحريك الدعاوى القضائية بحق المنتهكين.

واتخذ مجلس القيادة الرئاسي منذ توليه مهامه أول قرار لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة اليمنية من خلال تعيين ثماني نساء في اللجان

وفي حزيران/يونيه، نظمت منغوليا بنجاح اجتماع وزيرات الخارجية، الذي أجرت خلاله وزيرات الخارجية من فرنسا وألمانيا وإندونيسيا وليختنشتاين ومنغوليا وجنوب أفريقيا مناقشات بناءة بشأن السلام والأمن العالميين وتغير المناخ وقضايا الأمن الغذائي واعتمدوا إعلان أولانباتار كوثيقة ختامية. ولزيادة تعزيز هذا الإنجاز، اقترح رئيس منغوليا، السيد أوخنا خوريلسوخ، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحالية، عقد المنتدى العالمي للمرأة في أولانباتار في آب/أغسطس 2024. وتدعو الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة إلى التعاون دعماً لتلك المبادرة والمشاركة بنشاط في ذلك المحفل. ونحن على ثقة من أن المرأة يمكن أن تقوم بعمل رائد نحو إقامة العدل والحفاظ على السلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد الفتلاوي (العراق):** السيد الرئيس، أود أن أقدم بالشكر إلى البرازيل على جهودها المميزة في رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، ونجاحها في عقد هذه الجلسة حول المرأة والسلام والأمن. وقد أظهرت الممارسات الفضلى والتجارب الواقعية أن إدماج النساء في عملية صنع السلام، سواء على مستوى اتخاذ القرار أو تنفيذه، يعد عاملاً أساسياً في تحقيق السلم المستدام. وقد شكل هذا الواقع منعطفاً دولياً في النظر إلى المرأة على أنها فاعل أساسي في صنع السلام. ومن هذا المنطلق، اتخذ المجتمع الدولي القرار 1325 (2000) وما تلاه من قرارات لاحقة لإنهاء العنف ضد النساء أثناء النزاع المسلح، إذ يعد أهم قرار أممي يدعو إلى مشاركة النساء في مفاوضات السلام وفي إعادة الإعمار والبناء، وأول وثيقة تعترف بمركزية مكانة المرأة في السلم والأمن الدوليين ودورها في منع وقوع الأزمات.

لقد أسهمت المرأة في العراق، جنباً إلى جنب مع الرجل، في تحقيق الكثير من الإنجازات في مجالات عدة، منها الأسرة والاقتصاد والأمن والسلام؛ إذ كانت شريكا أساسياً في جميع انتصاراتنا على الإرهاب، وما زالت شريكا في مواجهة الصعوبات والتحديات. واعتازاً بالمرأة العراقية، والتزاماً بالمبادئ العليا للدولة في الإصلاح والتطوير

والسلام والأمن، مع التركيز على موضوع "مشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين: من النظرية إلى الممارسة". وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ومقدمي العروض الآخرين على ملاحظاتهم وبياناتهم القيمة.

لقد انقضى أكثر من عقدين منذ اتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي غضون ذلك، زادت مشاركة المرأة بشكل كبير في الأمور الخاصة بالأمن وبناء السلام. إلا أننا نعيش في أوقات مضطربة من التوترات الجغرافية السياسية والنزاعات المسلحة المتصاعدة، مما يتطلب منا بذل المزيد من الجهود لإشراك كل دولة عضو وكل أعضاء المجتمع، بما في ذلك النساء، في أعمال السلم والأمن.

وتعتقد منغوليا أنه يجب تمكين المرأة ليس سياسياً وقانونياً فحسب، بل واقتصادياً أيضاً، إذا أريد لها أن تؤدي دوراً في التسويات السياسية. ولذلك، تولي حكومة منغوليا أهمية كبيرة لمشاركة المرأة في صنع القرار والقيادة السياسية والتمكين الاقتصادي، وتتخذ سياسات وبرامج وطنية اتساقاً مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى الرغم من أن النساء يشكلن نصف مجموع السكان، فإن المساواة بين الجنسين لم تتحقق في مناصب صنع القرار. لذلك، واتساقاً مع الإصلاح الدستوري الذي أجرته منغوليا مؤخراً لإصلاح نظامها الانتخابي، تم تعديل قانون الانتخابات لتحديد حصة دنيا تبلغ 30 في المائة من المرشحات من بين مرشحي كل الأحزاب. وتؤيد منغوليا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، نرى أن عمليات حفظ السلام جزء من مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام والخطة الجديدة للسلام.

وعلاوة على ذلك، تعد منغوليا من بين أكبر 30 بلداً من البلدان المساهمة بقوات في الأمم المتحدة التي تضم أكبر عدد من حفظة السلام من النساء، وهي تلتزم التزاماً راسخاً بتلبية دعوة إدارة عمليات السلام إلى زيادة عدد النساء العاملات في عمليات حفظ السلام إلى 15 في المائة بحلول عام 2027.

المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش إلى الإسراع في تسليم جميع الأدلة إلى الجهات المختصة لملاحقة الجناة قضائياً، مما يسهم في جبر الضرر للضحايا وذويهم ويمنحهم الشعور بالأمان وسرعة الاندماج في المجتمع.

رابعاً، حماية النساء والفتيات المتأثرات بالعنف الجنسي الناجم عن الجماعات الإرهابية وإعادة إدماجهن في المجتمع.

خامساً، زيادة عدد النساء المستفيدات من برامج وخدمات الوقاية، سواء كانت حكومية أم مجتمعية.

سادساً، تعزيز التعديلات التشريعية والتنفيذية التي تتخذها الحكومة بشأن وقاية وعلاج النساء في ظروف الأزمات، إذ تم افتتاح أكثر من 73 مركزاً صحياً ونفسياً لاستقبال الحالات وتقديم الدعم النفسي لهن.

سابعاً، زيادة وعي النساء والفتيات بآليات الحماية المتاحة في ظروف الأزمات.

ثامناً، رفع الوعي المجتمعي بأهمية حماية النساء والفتيات أثناء وبعد الأزمات.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن كامل تضامننا مع المرأة الفلسطينية ومعاناتها من انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي. وندعو المجتمع الدولي إلى إنصافها ومنحها الحقوق التي أقرتها القوانين والقرارات الدولية.

ختاماً، يؤكد العراق على أهمية المساواة بين الجنسين، الذكر والأنثى، وتمكين المرأة من منع نشوب النزاعات وبذل جهود أوسع للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن المشاركة الفعالة للمرأة تعد في صلب تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعليه، يرى العراق أهمية زيادة برامج تمكين المرأة في مختلف المجالات من أجل ضمان مشاركتها، بما يكفل بناء مؤسسات مستدامة وفعالة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

والبناء، جاءت المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية 2023-2030، تتويجاً للجهود الوطنية المشتركة بهدف تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في القطاع العام، الذي تتمتع فيه النساء والفتيات بالفرص المتساوية والحقوق الإنسانية الكاملة. ومن بين أهم الممارسات التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية فيما يخص دعم دور المرأة في صنع السلام ما يلي.

أولاً، تنفيذ السياسات والخطط المعنية بحماية المرأة أثناء الأزمات، ومن ضمنها الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

ثانياً، تعزيز دور المرأة وضمان تمثيلها على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والدولية في القضايا المتصلة بصون السلام والدبلوماسية الوقائية، وفي جميع مراحل الوساطة والمفاوضات المتعلقة بإرساء الاستقرار والسلام في مراحل التوترات وما بعدها.

ثالثاً، بناء قدرات القيادات النسائية لتعزيز دورهن في الوساطة من أجل السلام ووسيطات السلام.

رابعاً، صياغة ووضع السياسات والإجراءات الخاصة بحماية النساء ووقايتهن أثناء الأزمات.

ويعتبر العراق أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعدت خطة وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000). واعتمدت حكومة العراق الخطة الوطنية الثانية لتنفيذها بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2020، والتي بُنيت على ركائز ثلاث، وهي المشاركة والحماية والوقاية. وكان من ضمن أهداف هذه الخطة:

أولاً، زيادة نسبة النساء في القطاعات الأمنية، إذ تجاوز عدد النساء في قطاع الشرطة 12 000 منتسبة.

ثانياً، زيادة عدد النساء العاملات في برامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار.

ثالثاً، تحقيق المساءلة والعدالة بغية عدم إفلات الجناة من العقاب. وفي هذا الصدد، ندعو فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة إلى تعزيز

إن لدى بلدنا لجنة وطنية مشتركة بين المؤسسات للنهوض بتنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة، بوصفها آلية لضمان الوفاء بالالتزامات التي قطعت على أساس القرار. لقد جاءت خطة عملنا الوطنية الثانية، التي تغطي الفترة 2022-2024، نتيجة عمل مختلف الكيانات الحكومية والمجتمع المدني. ويمثل هذا الصك الرؤية الاستراتيجية لحكومة السلفادور لتعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتعزيز ثقافة السلام.

وبالمثل، وبغية زيادة مشاركة المرأة وتأثيرها في عمليات بناء السلام، شجعت السلفادور سلسلة من المبادرات بدعم من الأمم المتحدة، مثل مشروع وصيات السلام، الذي يركز على بناء القدرة القيادية للمرأة وتمكينها، والاعتراف بإسهام المرأة في بناء مجتمع سلمي بعد انتهاء النزاع ومعالجة آثار العنف عبر الأجيال.

وبالنظر إلى ذلك، نشدد على ضرورة أن يكون لأنشطة بناء السلام، بما فيها الأنشطة المضطلع بها في إطار صندوق بناء السلام، تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به. والتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة 305/76 أساسي في هذه الجهود. وكما قلنا في مختلف المنتديات الأخرى، تعترف السلفادور بالدور القيم للمرأة وإسهامها في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وبوصفنا بلدا مساهما بقوات وبأفراد شرطة، سنواصل التصدي بعزم واستباقية للتحديات التي تحد من المشاركة المجدية للمرأة في الجهود الجماعية لحفظ السلام.

وتكرر السلفادور تأكيد دعوتها إلى مواجهة التحديات التي لا تزال قائمة وتوقع تحقيق أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بالنهوض بهذه الخطة، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن السلام الدائم والمستدام لن يتحقق إلا بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد غريكو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية

**السيدة بانينوس مولر (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):** نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشكر أيضا الأمين العام ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية وممثلي المجتمع المدني على إحاطاتهم الإعلامية.

وتؤيد السلفادور تأييدا تاما البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

ونؤكد على أن الاحتفال بذكرى اتخاذ القرار 1325 (2000) فرصة مثالية للدول الأعضاء في المنظمة لتجديد التزامها بتعزيز دور المرأة والاعتراف بإسهاماتها في ميدان السلم والأمن الدوليين. وكان اتخاذ القرار معلما رئيسيا في تعزيز المشاركة النشطة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام، مؤكدا على دورها كعامل للتغيير وقدرتها على تغيير الأوضاع. وبعد مرور 23 عاما على اتخاذ القرار، لا تزال الأدلة الدامغة تتراكم لدعم حقيقة أن اتفاقات السلام التي تشمل المرأة بنشاط في جميع المراحل أقوى وتدوم لفترة أطول.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الخطة، لا تزال المرأة تواجه حواجز كبيرة تحول دون انخراطها ومشاركتها على قدم المساواة في العديد من عمليات السلام. ولا يزال الإفلات من العقاب على الفظائع المرتكبة بحق النساء والفتيات في حالات النزاع مستمرا، بينما لا تزال هناك ثغرات في التمويل لدعم تنفيذ الأحكام الجنسانية في اتفاقات السلام. وبلدي يدعو إلى التصدي لتلك التحديات ومعالجتها على وجه الاستعجال.

وفيما يتعلق بجهود مجلس الأمن، يشجع بلدي الأعضاء فيه على مواصلة تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال المناقشات المفتوحة والمناقشات المفيدة. ونعتقد أن من المهم أيضا عكس اتجاه النسبة المئوية المتناقصة لقرارات مجلس الأمن التي تتضمن إشارات إلى مشاركة المرأة أو المساواة بين الجنسين.

ولا يزال تحويل الالتزامات إلى إجراءات ملموسة يشكل تحديا ذا أبعاد هائلة. ولهذا السبب، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلعكم على بعض الجهود التي تبذلها السلفادور لتنفيذ هذه الخطة.

وبالأمس، افتتحنا مشروع "تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها المجدية من أجل السلام والأمن"، الذي يهدف إلى تيسير تبادل الخبرات عبر الأقاليم بمناسبة حدث جانبي مشترك ينظم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة تونغا وشبكة الوسيطات في منطقة المحيط الهادئ. وغدا، سنعزز مناقشة وضع المرأة الأفغانية وغيابها عن الساحة السياسية التي تسيطر عليها طالبان، مع مجموعة واسعة من الشركاء عبر الإقليميين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمجتمع المدني، والمنظمات الأكاديمية.

وستواصل إيطاليا أيضا تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعمال البعثات السياسية وبعثات بناء السلام، وتشجيع إجراء حوار بناء وأقليمي بشأن هذه المسألة، وضمان تخصيص موارد كافية ومستدامة لحلول ملموسة، مثل تلك التي أبرزت في وقت سابق.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

**السيدة براينت (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):** تشكر أستراليا البرازيل على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وتشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. والمناقشة تذكير ضروري بالسبب الذي جعلنا نضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. في عام 2023، بينما نشهد ونستجيب للحروب والنزاعات العنيفة وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الاقتصادي والأزمات الناجمة عن المناخ، نواجه مرة أخرى السؤال التالي: لماذا لا تزال النساء مستبعدات من عمليات السلام وصنع القرار؟

إننا نعرف النظرية التي تقوم عليها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. هناك مجموعة واسعة من الأدلة حول سبب أهمية المرأة في صنع السلام وحفظه وبناءه. لقد ذكرنا الأمين العام مرة أخرى في تقريره السنوي (S/2023/725) بالعواقب المدمرة لتجاهل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي نشهدها في إسرائيل وغزة.

وعلى الصعيد العالمي، لم تحدث زيادة كبيرة في النسبة المئوية للنساء في مفاوضات السلام، ولا يزال العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في ارتفاع. ومع تراجع المساواة بين الجنسين وحقوق

بالمرأة والسلام والأمن، ونود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

وتشكر إيطاليا البرازيل على الدعوة إلى عقد المناقشة السنوية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، يتحتم علينا أن نزيد عزمنا على التعجيل بتنفيذ الفعّال، ونرحب بتوجه الرئاسة نحو الانتقال من النظرية إلى التطبيق من خلال خطوات ملموسة.

وفي ضوء انتشار حالات النزاع المسلح والمعاناة غير المتناسبة للنساء والفتيات في الحالات المتأثرة بالنزاع، نسلم بأن الأسباب العميقة للعنف، ولا سيما العنف الجنساني والجنسي في حالات النزاع، متجذرة بعمق في عدم المساواة بين الجنسين والأنماط الهيكلية للتمييز. والطريق إلى تفكيك هذه الحواجز وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة هو طريق طويل وتدرجي. في رأينا، يبدأ هذا المسار فعليا عندما نتمكن من دعم الدعوة إلى العمل والمساءلة والعدالة القادمة من المستوى الشعبي، والمنظمات التي تقودها النساء في المجتمع المدني والشبكات النسائية، وتضمن هذه الدعوات والممارسات في عملنا الفردي والجماعي.

وإيطاليا، بوصفها مؤيدا قديما للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ترحب بتشديد خطة الأمين العام الجديدة للسلام على دور الأطر والمنظمات الإقليمية بوصفها لبنات بناء حاسمة لتعددية أطراف مترابطة. وانطلاقا من هذه الروح، ندعم عمل النساء صانعات السلام وشبكات الوسيطات، وهو واقع مزدهر ومتوسع. في عام 2017، أطلقنا شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط كجزء من خطة عملنا الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن، لتعزيز إشراك المرأة في عمليات السلام وجهود الوساطة وبناء السلام في المنطقة.

وعلى مر السنين، ما فتئت الشبكة توفر فرصا للتدريب وبناء القدرات والتواصل لشبكات إقليمية أخرى، وأدت إلى إنشاء التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات. وبناء على هذا النهج، تروج إيطاليا لحدثين جانبيين على هامش المناقشة السنوية اليوم.



ونرحب بموضوع المناقشة المفتوحة لهذا العام، الذي يسلم بالحاجة إلى تجاوز الخطب الرنانة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى التنفيذ الحقيقي والعملي. وإذ نتطلع إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، لا يزال من الواضح أننا بعيدون عن تحقيق طموح هذه الخطة. إن لدينا الكلمات مكتوبة على الورق. ولدينا التزامات من الدول. وما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية وإعادة الالتزام بتنفيذها على أرض الواقع.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واضحة. ويجب أن تشمل عمليات السلام والحوارات السياسية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة. وهذه ليست فكرة طيبة أن نضع علامة في خانة لأن الإجراءات تتطلب منا ذلك، بل هي مطلب أساسي إذا أردنا تحقيق سلام عادل ومستدام. إنها لا تعتمد على تعزيز مشاركة المرأة فحسب، بل أيضا على إزالة الحواجز التي كثيرا ما تحد منها. ويشمل ذلك مكافحة العنف الجنسي والجسدي، سواء على الإنترنت أو خارجها، ومحاسبة الجناة. إنها تتطوي على اتباع نهج عدم التسامح مطلقا مع الأعمال الانتقامية أو المضايقة أو الهجمات من أي نوع ضد النساء صانعات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، بمن فيهن العاملات مع الأمم المتحدة. إنها تتطوي على تبني نهج متعدد الجوانب في بناء السلام وحل النزاعات لخلق حيز لمشاركة الجميع، بمن فيهم المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون قدوة يحتذى بها وأن تصر كشرط مسبق على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع مستويات عمليات السلام والحوارات السياسية التي تجري تحت رعايتها. "المساواة" تعني تحديد هدف نسبة 50 في المائة.

وكان تجاوز الخطابة والتركيز على الخطوات العملية التي يمكن أن تدفع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى الأمام أولوية رئيسية لأيرلندا خلال عضويتها مؤخرا في مجلس الأمن. وكنا فخورين ببدء الرئاسة الثلاثية للأنشطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مع كينيا

الإنسان للنساء والفتيات، هناك تآكل في الديمقراطية وطفرة في عدم الاستقرار. وأستراليا، التي تعمل في شراكة، تقاوم هذه التهديدات لنظامنا الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك النزاعات التي تزعزع استقرار عالمنا اليوم.

ومن الأمور المحورية لجهودنا ولخطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن تعزيز مشاركة المرأة المجدية في منع نشوب النزاعات وعمليات السلام. إحدى الطرق التي نقوم بها هي من خلال الشبكات الإقليمية لوسيطات السلام. إننا ندعم بفخر وسيطات السلام في جنوب شرق آسيا وشبكة وسيطات السلام في منطقة المحيط الهادئ. وتضع كلتا الشبكتين حدا لتهميش النساء الجاري من الحوارات والمفاوضات وإيجاد الحلول للنزاعات في مناطقه. إنهما تضعا النظرية موضع التنفيذ.

وتعطي أستراليا الأولوية أيضا لمشاركة المرأة ومعاملتها في قوات الدفاع الأسترالية وقطاع الأمن على الصعيد العالمي. إن التصدي للحواجز النظامية ليس بالأمر السهل، ولكنه ضرورة استراتيجية. بالنسبة لأستراليا، فقد تطلب الأمر قيادة جريئة لدفع التغيير الثقافي والسلوكي على مدى عقد من الزمان، ولا يزال هذا العمل مستمرا.

وتدعم تجربتنا تأييدنا القوي لصندوق مبادرة إلسي، الذي يقود جهود نشر النساء في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وقد دعانا الأمين العام إلى إعلاء أصوات مختلف النساء والفتيات، ومنع العنف الجنسي، والابتكار في برامجنا، وإجراءات توفير الموارد، ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان. ويمكننا، بالاستجابة فرديا وجماعيا لهذه الدعوة، الوفاء بالتزامنا المشترك بجميع الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفي حل النزاعات التي أودت بحياة الكثيرين. وينبغي لنا أن نتبنى، لا أن نتخلى عن، الإمكانيات التحويلية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

**السيدة برودريك (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر جميع المشاركين الذين جلسوا حول الطاولة حتى هذه الساعة المتأخرة للاستماع إلينا.

ونشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم، ولا سيما السفيرة غليفانيا ماريا دي أوليفيرا، التي أعطتنا رسالة أمل بمثال مشاركتها في مائدة حوار السلام بين حكومة جمهورية كولومبيا وجيش التحرير الوطني، وأبلغتنا عن قيادة كولومبيا بوصفها مثالا على إشراك المرأة في مفاوضات السلام. ومع ذلك، فإن تقرير الأمين العام هذا العام (S/2023/725) عن المرأة والسلام والأمن يسلط الضوء على عدم إحراز تقدم. إذ لم يحرز أي تقدم كبير في زيادة تمويل المنظمات النسائية. ولا تزال النسبة المئوية للنساء المشاركات في مفاوضات السلام جامدة، كما أن التهديدات والعنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان آخذة في الازدياد. إننا نمر بمنعطف حرج، حيث يمثل عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار 1325 (2000) دعوة عاجلة لنا للتفكير في الكيفية التي يمكن بها لكل بلد، بغض النظر عن حجمه أو موقعه الجغرافي السياسي، أن يؤدي دورا مهما في عكس مسار الحالة. إن تعزيز السلام والأمن، مع التركيز بشكل خاص على المشاركة الكاملة للمرأة، مسؤولية جماعية تتطلب عملا مشتركا ومنسقا.

منذ تموز/يوليه 2022، كانت أوروغواي بصدد تنفيذ خطة عملها الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن، وبالتالي التزمت بتلبية أعلى معايير المساواة بين الجنسين في مجال السلام والأمن الدوليين. وبوضع ذلك الالتزام موضع التنفيذ - وتماشيا مع موضوع مناقشة اليوم - تنفذ القوات المسلحة لأوروغواي، بدعم من صندوق مبادرة إلسي، برنامجا يتضمن ممارسات ابتكارية. إنها تهدف إلى التغلب على العقبات المتصلة بمعايير النشر، والقيود الأسرية التي تؤثر على قدرة المرأة على الانتشار، والتصور السلبي لتجارب الآخرين السابقة في عمليات حفظ السلام وأدوار الجنسين، بما في ذلك التمثيل الناقص للمرأة في الأدوار التنفيذية.

ونظرا لضيق الوقت المتاح لنا، سأكتفي بذكر ممارسة ابتكارية واحدة من هذا القبيل، حيث نضمن الحصول على التعليم المتفرغ والنقل من وإلى المدرسة للأطفال دون سن 12 عاما الذين يتم نشر أمهاتهم، مع كون الآباء المقدمين الوحيدين للرعاية. وتخفف ساعات

والمكسيك، التي أدت لاحقا إلى بيان الالتزامات المشتركة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، الذي وقعه حتى الآن 16 عضوا وأشار إليه عدة مرات اليوم. ومع ذلك، ولئن كان التقدم المحرز في نيويورك مهما، لا يمكننا أن نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأنه سيتحول تلقائيا إلى تنفيذ أفضل على أرض الواقع. في الواقع، في بعض الحالات قد يكون العكس هو الصحيح. في العديد من السياقات في جميع أنحاء العالم، فإننا نترجع فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وهذا الواقع هو الذي أقنعنا بضرورة التركيز على التنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي أيضا. ويجب أن نستثمر في النساء والمنظمات الشعبية التي تقودها النساء، وأن نوفر تمويلا مستداما ومرنا للمشاريع التي تعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولهذا السبب، التزمت أيرلندا باستثمار 42 مليون يورو على مدى خمس سنوات في المنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة وفي عمل صانعات السلام. كما أن لخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دورا مهما تؤديه في ذلك الصدد، وإننا فخورون بتنفيذ خطة عملنا الوطنية الثالثة، التي تتضمن تركيزا مزدوجا على الالتزامات الدولية والمحلية. وستواصل أيرلندا العمل مع الشركاء على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية لتمكين المنظمات النسائية وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية على جميع المستويات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

**السيدة بيريتا تاسانو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية):** تود أوروغواي أن تشكر وفدكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لمناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة في تنفيذ القرار 1325 (2000) ومواصلة التفكير في سبل تنفيذه.

ويؤيد وفد بلدنا أيضا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ويود أن يضيف الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

حفظ السلام، نسعى جاهدين لتحقيق هدف نشر النساء بنسبة 20 في المائة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ونؤيد أيضا إدماج المنظور الجنساني في عمل اللجنة الأولى وعبر آلية نزع السلاح.

وعلى الصعيد الوطني، أحرزت جمهورية مولدوفا تقدما مهما في النهوض بالمساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة. وازداد تمثيل المرأة تدريجيا ولكن باطراد في عمليات القيادة وصنع القرار على جميع المستويات وفي العديد من المجالات. ولكفالة اتباع نهج شامل وفعال وجامع إزاء المساواة والإنصاف بين النساء والرجال بوصفهما جهتين فاعلتين لهما دور إيجابي ونشط في تعزيز المشاركة والوقاية والحماية وإعادة التأهيل في قطاع الأمن والدفاع، اعتمدت حكومة مولدوفا في آذار/مارس برنامجا لتنفيذ القرار 1325 (2000) للفترة من 2023 إلى 2027 وخطة عمل لتنفيذه. ويهدف البرنامج وخطة العمل ذات الصلة إلى تحقيق التماسك بين الجهات الفاعلة المشاركة في قطاعي الأمن والدفاع من أجل الحد من القوالب النمطية والحواجز في الميدان؛ ودعم زيادة تمثيل المرأة في جميع المجالات القطاعية للأمن والدفاع؛ وتعزيز فعالية آليات منع حالات العنف والإبلاغ عنها والتحقيق فيها؛ وزيادة حصة المرأة في بعثات حفظ السلام الدولية؛ وتيسير المشاركة المتساوية للنساء والرجال في جميع مراحل حل النزاعات.

وعلى الرغم من إحراز قدر كبير من التقدم حتى الآن، لا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين قائمة، ولا تزال المعايير والقوالب النمطية الجنسانية سائدة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. إن ضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية في جميع عمليات صنع القرار، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، سواء عبر الإنترنت أو خارجها، ودعم حقوق المرأة لا تزال أهدافا مرغوبة لم تتحقق بعد.

وحماية المرأة من العنف المتصل بالنزاع عنصر رئيسي آخر في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتطلب الاهتمام الواجب. أكثر من نصف السكان الفارين من الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا والذين يلتمسون اللجوء في جمهورية مولدوفا هم من النساء والأطفال. ولا يزال بلدي ملتزما بتقديم كل الدعم اللازم، سواء كان في شكل مأوى

الدراسة الممتدة والنقل المضمون من العبء الإضافي المرتبط برعاية الأطفال بالنسبة للأمهات اللواتي يرغبن في الانتشار والآباء المسؤولين وحدهم عن الأسر المعيشية. ويمكن العثور على تلك المبادرة وغيرها في النص الكامل لهذا البيان، وهي تبرهن على التزام أوروغواي بالتنفيذ الفعال للتدابير الملموسة للنهوض بالمساواة بين الجنسين والمشاركة النشطة للمرأة في جميع الجوانب الخاصة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأخيرا، ننضم إلى الرئيس في الإشادة ببييرثا لوتز، التي مهدت مشاركتها في مؤتمر سان فرانسيسكو الطريق للعمل من أجل مشاركة المرأة في جميع أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالسلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مولدوفا.

**السيد ليوكا (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية):** ترحب جمهورية مولدوفا بمناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، لأننا نعتز بدور المرأة الحيوي في منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات وبناء السلام.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وتعزيز المنظور الجنساني في مجال السلام والأمن أمر جوهري في الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى النهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وهما عنصران لا غنى عنهما في تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم. ولئن كانت خطة الأمين العام الجديدة للسلام تسلط الضوء على الطرق التي يؤدي بها نوع الجنس دورا رئيسيا في مسائل السلام والأمن الدوليين، فإن خطته لنزع السلاح تسلم أيضا بأن المنظور الجنساني يجعل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح أكثر فعالية. وجمهورية مولدوفا، إذ تعترف اعترافا كاملا بدور المرأة في عمليات السلام وحفظ السلام، تؤكد من جديد عزمها على الإسهام في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن خلال تعييناتنا في بعثات

من اتباع نهج كلي يركز على منع نشوب النزاعات، ومعالجة أسبابها الجذرية، وتهيئة بيئة آمنة ومشجعة لمشاركة المرأة في جهود الوساطة وحل النزاعات. وفي ذلك السياق، اسمحوا لي أن أبرز النقاط التالية.

أولاً، إننا بحاجة إلى أن نرى زيادة في تمثيل المرأة. ويجب تشجيع مشاركة المرأة على جميع المستويات وتمثيلها في مناصب صنع القرار في مسائل السلام والأمن. ويتطلب ذلك التزاماً فعالاً بالمساواة بين الجنسين كجزء من جهد مشترك بين ممثلي الحكومات والمجتمع المدني.

ثانياً، إن حماية المرأة وتمكينها أمران حاسمان. ويجب حماية النساء في مناطق النزاع من العنف وتزويدهن بالموارد والمهارات اللازمة، بما في ذلك عن طريق منع العنف الجنسي ومكافحته وتعزيز حصول المرأة على الخدمات الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية.

ثالثاً، يجب أن نضاعف الجهود في مكافحة الإفلات من العقاب بتكريس سياسة عدم التسامح مطلقاً وضمان إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، يجب تصحيح وصمة العار التي تحيط بضحايا العنف الجنسي والأطفال المولودين جراء هذا العنف، لأنها تشكل وقوع ضحايا جدد.

رابعاً، تتطلب الحلول الفعالة للسلام والأمن تعاون جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء. ومن المهم سد الفجوة بين النظرية والتطبيق من خلال العمل مع ممثلات المنظمات النسائية وضمان أن يكون لهن مكان على طاولة المفاوضات.

خامساً، إن إدماج نهج يراعي المنظور الجنساني في سياقات ما بعد النزاع ضروري منذ بداية عملية التعمير بغية ضمان التنمية المستدامة والمنصفة التي يتقاسم فيها النساء والرجال الموارد والفرص وسلطة صنع القرار. وتلك العناصر حاسمة لبناء مجتمعات سلمية وتسودها المساواة وتعزز مشاركة المرأة ممارسة، وليس نظرياً فحسب.

ولا يزال المغرب ملتزماً بالتزاماً راسخاً بالعمل مع الأمم المتحدة والشركاء للنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أو معونة نفسية أو مساعدة للإدماج الاجتماعي لمن يختارون البقاء في جمهورية مولدوفا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بزيادة الإسهام في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** في البداية، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، ووفدكم الصديق على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن تحت رئاسة البرازيل.

يشكل قرار مجلس الأمن 1325 (2000) الإطار المرجعي الدولي لاحترام وحماية حقوق المرأة في حالات النزاع وبناء السلام. وتمثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن اعترافاً دولياً بدور المرأة بوصفها عاملاً للتغيير وعنصراً فاعلاً أساسياً في استعادة السلام وصورته وتوطيده. ومع ذلك، فإن الانتقال من النظرية إلى التطبيق من أجل تحقيق ذلك الهدف يظل مهمة تتطلب جهداً جماعياً إضافياً على جميع المستويات.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تتسم برؤية ثابتة. وتسلط الضوء على المنظورات والمهارات الفريدة التي تجلبها المرأة إلى منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. فالنساء قادرات مثل الرجال على التوسط والجمع بين الأطراف المتصارعة وبناء سلام دائم، وهناك أمثلة أكثر من كافية لإظهار ذلك.

بيد أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تزال تواجه عقبات مختلفة في عدة مناطق من العالم. وكثيراً ما تعوق الحواجز الثقافية والسياسية والاجتماعية التحقيق الكامل لإمكانات المرأة في مسائل السلام والأمن الدوليين. وبالمثل، لا تزال المرأة تواجه التمييز والعنف في عدة سياقات، مما يعوق مشاركتها في عمليات صنع القرار المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي والإدارة العامة في مرحلة ما بعد النزاع. وبغية إحراز تقدم نحو التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والانتقال من النظرية إلى التطبيق، سيستفيد المجتمع الدولي

المغربية؛ والمشاركة على قدم المساواة في التحرر السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية.

لسوء الحظ، ليس هذا هو الحال بالنسبة للمرأة الجزائرية، التي تعاني من أسوأ أنواع الانتهاكات لجميع حقوقها. فهن ممنوعات من التظاهر والاحتجاج على تلك الانتهاكات، ويُصمّتن هذا إذا لم يجبرن على مغادرة البلد أو حتى نفيهن. ليس الأمر كذلك بالنسبة لنساء الحراك الشجاع، اللواتي تعرضن للاعتقال التعسفي وعانين وما زلن يعانين من أسوأ الانتهاكات لسبب وحيد هو أنهن يطالبن بحاضر ومستقبل أفضل لأنفسهن ولأطفالهن. وأخيراً، ليس هذا هو الحال بالنسبة لنساء القبائل الشجاع، اللواتي يسجنن لمجرد مطالبتهم بحقوقهن غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إنهن يتعرضن للقمع ويمنعن من ارتداء ملابسهن التقليدية، التي مثلت ثقافتهن وعرقهن القبائلي لعدة قرون.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى بعد ظهر الغد، عقب اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي المقرر عقده في الساعة 15/00.

علقت الجلسة الساعة 21/10.

وتعكس خطة العمل الوطنية للمغرب عزم صاحب الجلالة الملك محمد السادس على تعزيز المساواة بين الجنسين كأساس لمجتمع عادل وديمقراطي وقائم على المساواة. والمغرب لا يعتبر خطة عمله الوطنية ممارسة شكلية، بل على العكس من ذلك، إنها دليل ملموس على إرادة المغرب والتزامه بالمساواة بين الجنسين، فضلاً عن اقتناعه بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عنصر أساسي في صون السلام والأمن الدوليين.

ورأى وزير الخارجية الجزائري في بيانه أن من المناسب ذكر مسألة الصحراء المغربية بعبارات مضللة، مما يدل على الكراهية المطلقة التي يضمهرها ذلك البلد ضد جاره المغرب. وكان وزير الخارجية الجزائري هو الشخص الوحيد، من بين جميع ممثلي ما يقرب من 100 دولة عضو والمجتمع المدني والأمانة العامة الحاضرين في جلسة اليوم، الذي ألمح إلى الصحراء المغربية، مما يدل مرة أخرى - كما لو كان ذلك لا يزال بحاجة إلى إثبات - على أن الجزائر طرف رئيسي في النزاع الإقليمي الذي خلقته وتديمه بشأن الصحراء المغربية. وأود أن أؤكد هنا أن المرأة المغربية في الصحراء المغربية تتمتع كاملة بحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إنهن يفخرن بهويتهم المغربية يومياً من خلال المشاركة في الانتخابات، بما في ذلك كمرشحات منتخبات؛ وتدبير الشؤون المحلية في الصحراء